المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

تأثير سباق التسلح بين القوى الكبرى على الأمن العالمي منذ عام 2014م [1]

أسامة عبد الفتاح السيد أبوعلي
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
osamaaboaly693@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/8/24، وتم قبوله للنشر في 2022/12/18.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير سباق التسلح بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة والصين، وروسيا) على الأمن العالمي منذ عام 2014، وذلك من خلال أربعة محاور؛ يتناول الأول التأصيل النظري والمفاهيمي لسباق التسلح، فيما يناقش الثاني مفهوم ونظريات الأمن العالمي، ويرصد الثالث مؤشرات ودلائل سباق التسلح الجديد أما المحور الرابع فيتعرض لانعكاسات سباق التسلح بين القوى الكبرى على مستقبل الأمن العالمي. وقد توصلت الدراسة إلى أن سباق التسلح قد تحول إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومعيار يقاس به التفوق الدولي، حيث قدمت الدول الكثير من إمكانياتها، وبددت العديد من ثرواتها القومية في هذا السبيل، وانخرطت في سباق محموم، مما يمثل تهديدا غير مسبوق لمنظومة الأمن العالمي كما أن سيناريو سباق التسلح يمكن أن يدفع الأزمات الدولية إلى اندلاعها من جديد أو تهدئتها، والأمر مرتبط بمفاوضات الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من روسيا والصين بشأن سباق التسلح. وتلك هي اللعبة التي يمكن أن تبرر العديد من الصراعات والتوترات الدولية في مناطق مختلفة بالعالم. ولكن من ناحية أخرى، كل خطوة في اتجاه سباق التسلح بين القوى الكبرى المعنية بالدراسة – بلا شك – ستمنع الحلول الدائمة والمستقرة للأزمات الدولية، مما له تأثير خطير على مستقبل الأمن العالمي.

الكلمات المفتاحية: سباق التسلح، ضبط التسلح، نزع السلاح، الأمن العالمي.

ABSTRACT

The study aims to identify the impact of the arms race between the major powers (the United States, China, and Russia) on global security since 2014, through four axes: The first is the theoretical and conceptual rooting of the arms race, the second is the concept and theories of global security, the third is the indicators and evidence of the new arms race, and the fourth is the repercussions of the arms race between major powers on the future of global security. The study concluded that the arms race has turned into a title for international relations, and a criterion by which international superiority is measured. Countries have provided many of their capabilities, squandered many of their national wealth for the sake of armaments, and engaged in a frantic race, which represents an unprecedented threat to the

global security system. The scenario of the arms race could push international crises to erupt again or calm them down, and the matter is related to the negotiations of the United States with both Russia and China regarding the arms race.

Key words: arms race, arms control, disarmament, global security

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة، وعلى عكس ما كان متوقعاً من قيام عهد جديد من العلاقات الدولية، تقل فيه مبررات اللجوء لقوة السلاح، فقد انضم العديد من الدول إلى قائمة الدول التي تملك الأسلحة النووية كالهند وباكستان. ومنذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي تكررت انتهاكات المعاهدات الدولية الخاصة بضبط التسلح، فقد قامت الهند وباكستان بتجارب على الأسلحة النووية، وأطلقت كوريا الشمالية صواريخ بعيدة المدى، وساهم في هذا التدهور أن إدارة جورج بوش الإبن هيمن عليها سياسيون ومسئولون لم تكن ضمن اهتماماتهم قضايا ضبط التسلح، بل إن هذه الإدارة تخلت عن اتفاقيات كانت قد أبرمتها مع روسيا لضبط التسلح. من جهة أخرى، فإن مبدأ الضربات الاستباقية الذي وضعه الرئيس بوش يحدث مفارقة تكمن في أنه يزيد من سعي الدول التي تتوقع هجوماً أمريكياً إلى امتلاك أسلحة دمار شامل لتتمكن من حماية نفسها (كوريا الشمالية، إيران) أضف إلى ذلك عدم القدرة على خلق السلام بسبب صعوبة تحقيق اختراق نوعي في الأزمات أو إنهاء الصراع المسلح مقابل زيادة بناء القدرات العسكرية، خاصة للدول القومية نفسها، للحفاظ على الردع ومكافحة مظاهر عدم الاستقرار، أو أي فوضى محتملة.

نهاية الحرب الباردة، كما ذكرنا، لم تحقق السلام النهائي للعالم، وكانت النتيجة الحتمية تفاقم التناقضات بين الدول، وانتشار الصراعات واشتدادها، وتسريع سباق التسلح، مما أدى إلى تفاقم التناقضات بين الدول، وزيادة الإنفاق العسكري لمعظم دول العالم، حيث يعتبر الإنفاق العسكري دوارة الرياح للوضع الأمني الدولي، لاسيما العسكري. وفي السنوات الأخيرة، تشهد الدول الكبرى في العالم زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع، وتسريع عملية تطوير الاسلحة والمعدات، وتعزيز القوة العسكرية، وتوجهاً واضحاً للإنفاق العسكري العالمي نحو الأعلى، مما يسبب قلقاً واهتماماً واسع النطاق يجعل كلا منّا يدفع سنوياً 4.5 دولار للتنمية والسلام و255 دولاراً للتسلّح، وفقا لإحصاءات

عام 2010 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، 340:2011). [2]

على الجانب الروسي، وعلى الرغم من حقيقة أن إنفاق وزارة الدفاع كان لغزا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، هنا ثمة تقارير عن زيادة في ميزانية وزارة الدفاع الروسية. فصعود الصين اقتصاديا، شجع روسيا برفع حجم موازنتها، ما يعني مضاعفتها مقارنة بالأرقام السابقة (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، 307:2009). أما على الجانب الصينى، فقد ظهر أثر ذلك واضحًا في عمليات التحديث الضخمة التي تخضع لها القوات المسلحة الصينية (جيش التحرير الشعبي)، فالإنفاق الدفاعي الصيني يسير وفق معدل نمو سنوي متصاعد بنسبة 5%، ويظل معدل النمو الصيني هو الأعلى في الإنفاق على مدار الأعوام الأربعة والعشرين ومع ذلك تظل محصلة النمو أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية.

يثير انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى العديد من التساؤلات والشكوك حول مستقبل الاتفاقات الموقعة بين واشنطن وموسكو، مما له تأثير على آفاق تطوير أنظمة الصواريخ الجديدة. كما شهدت العلاقات الأمريكية – الصينية العديد من الأزمات، خاصة في ظل المنافسة التجارية الكبيرة بين البلدين. ويبدو أن المنافسة العسكرية مع الصين ستكون في طليعة أولويات البنتاجون في السنوات المقبلة، بالنظر إلى ما يُقال عن جهود واشنطن لحمل بكين على الانضمام إلى المعاهدة النووية مع روسيا، الأمر الذي يتطلّب الدخول في مفاوضات ثلاثية (روسية – أمريكية – صينية) للتوصّل إلى صيغة جديدة، أو معاهدة جديدة في هذا الشأن، وهو ما ترفضه بكين، لأنه يقيّد من قدرتها على تطوير الأسلحة النووية القصيرة والمتوسّطة المدى. لذا، فقد أعلنت الصين أنها "لن تقبل أبداً بأي شكل من أشكال الابتزاز"، كما شددت على أنه من الخطأ أن تستشهد الولايات المتحدة بالمنافسة مع الصين كسبب للانسحاب من المعاهدة والتحذير من تهديد الاستقرار والأمن العالميين. (عليبة،2020: 19)

المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في توضيح مدى تأثير سباق التسلح بين القوى الكبرى على الأمن العالمي منذ عام 2014 وما إذا كان هذا التأثير مهددا لاستقرار الأمن العالمي، أم يزيده استقراراً.

[2] SIPRI is an independent international institute dedicated to research into conflict, armaments, arms control, and disarmament. Established in 1966.

تندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

1. ما مفهوم وأبعاد ومرتكزات السباق نحو التسلح؟
2. كيف يمكن تحليل أنماط التفاعل بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين) في إطار التحولات الجارية في النظام الدولي؟
3. كيف أثر سباق التسلح على استقرار الأمن العالمي؟
4. ما المؤشرات والدلائل على وجود سباق تسلح جديد بين الدول المعنيه بالدراسة؟
5. ما الانعكاسات الإقليمية والدولية لهذا السباق، وما تأثير ذلك على مستقبل الأمن العالمي؟

الأهمية العلمية للدراسة

تسعى الدراسة للجمع بين العلوم الاستراتيجية والعلاقات الدولية، فموضوعها من الموضوعات البينية، والدراسة تستمد أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أهمية الدراسات الأمنية والاستراتيجية في العلاقات الدولية، كما يعد موضوع سباق التسلح من الموضوعات الحيوية ذات الأهمية كونه يعبر عن شكل من أشكال التعامل في مجال العلاقات الدولية في إطار المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية.

الأهمية العملية والتطبيقية للدراسة

فعلى الرغم من الدراسات الكثيرة حول موضوع سباق التسلح إلا أنه لا يزال في حاجة إلى دراسات متواصلة على المستوى التطبيقي العملي، نظراً لما يشهده كل عصر من تطور وتكنولوجيا، وما يكتسبه من أهمية وخطورة لها تأثيرها البالغ على استقرار الأمن العالمي. ويمكن توضيح الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

1. طبيعة الموضوعات التي تعالجها، والإشكالية التي تتطرق لها، والنتائج التي يتم التوصل إليها، والخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى ما وصل إليه سباق التسلح.
2. حداثة فترة الدراسة التى تم تحديد بدايتها بعام 2014 معتمداً على مؤشرات دالة على زيادة وتيرة هذا السباق بين الدول المعنية وما يمثله ذلك من تهديد لمستقبل الأمن العالمي.
3. تقديم حصيلة لما وصل إليه مُنَظِّرُو السياسة الدولية من نظريات لإقامة السلام العالمي، وفرض نظام الأمن الجماعي، ومدى تطبيقها على الواقع بمختلف مفارقاته.

4. كل هذا قد يفيد في التنبؤ بانعكاسات هذا السباق على مستقبل التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية، وعلى مستقبل النظام الدولي والأمن العالمي.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية التي تعتبر المنظور السائد في ميدان العلاقات الدولية منذ بداية التأسيس الأكاديمي لهذا الاختصاص فى عام 1919. وقد ركزت الدراسة على الواقعية الهجومية التي تعطينا أقوى تفسير لحالتي الحرب والصراع اللذين يطبعان الحياة في النظام الدولي، وكيف أن هذا قاد الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها إلى التورط في منافسة أمنية وعسكرية، وقد تكون مرغمة على الكذب والخداع واستخدام القوة الصلبة إذا كان ذلك يساعدها فى كسب امتيازات على حساب خصومها (Jervis,1976:64). وبذلك، هدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول المعنية بالدراسة (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين) والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها بعضا، من خلال تحليل ما هو قائم فعلا من سياسات (حكيمي،2008: 9)، ومعرفة أسباب حدوث سباقات التسلح وآلية عملها. وتستند النظرية (الواقعية الهجومية) على خمس افتراضات مركزية، وهي: (Snyder,2002:151-152)

1. القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤثرة في السياسة العالمية.
2. النظام الدولي نظام فوضوي يشجع الدول على تعظيم قوتها من أجل البقاء.
3. جميع الدول تمتلك القدرات العسكرية الهجومية.
4. لا يمكن للدول أن تعرف النية التي تخفيها الدول الأخرى.
5. الدول أطراف فاعلة عقلانية قادرة على وضع استراتيجيات تعظم قوتها من أجل البقاء.

الحدود الزمنية للدراسة

تم تحديد عام 2014 بداية للدراسة، حيث أصبح مسار العلاقات الروسية – الأمريكية، خاصة منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية عام 2013 مغايراً تماماً لمختلف التحليلات والتوقعات. فرغم الصعوبات التى كانت تكتنف العلاقات الأمريكية – الروسية منذ إعلان واشنطن عام 2007 إقامة الدرع المضادة للصواريخ واعتراض موسكو عليها واعتباره تهديداً مباشراً لأمنها القومى، فإن الخلافات بين البلدين ظلت كامنة وتحت السيطرة حتى جاءت الأزمة الأوكرانية لتشعل التوتر

وتكشف حجم التناقضات الاستراتيجية والمصلحية بينهما، وتعيد أجواء الحرب الباردة التى كانت جزءاً من ماضى لن يعود، وأوضحت التباعد بين السياسة الأمريكية ومثيلتها الروسية إزاء العديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها فقط، وترى في استبعاد روسيا والصين وغيرهما من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها (الشيخ،2008: 75).

كما تم اختيار عام 2014 كى يمثل بداية فترة الدراسة، لأنه العام الذي شهد تطوراً بارزاً للدور الروسى في محيطها الإقليمى والدولى، خاصة بعد التدخل الروسى عسكرياً في شبه جزيرة القرم وإدراك القوى الأوروبية لمخاطر تزايد الدور الروسى في أوكرانيا، ومن ثم فرض عقوبات اقتصادية على روسيا للتأثير على القيادة السياسية الروسية ودفعها إلى تغير سياستها. ففي عام 2014، وجّهت واشنطن الاتهامات لروسيا بالقيام بإنتاج وتجربة صاروخ كروز، بالإضافة إلى إنتاج وتجربة منظومة صواريخ مجنحة، مخلة بذلك بشروط الاتفاق. موسكو من جهتها، نفت الاتهام، فالحديث يدور حول منظومة الصواريخ (M7299)، وتزعم الولايات المتحدة أنها أدخلت إلى الخدمة بالفعل في انتهاك سافِر لأحكام معاهدة "القوى النووية المتوسّطة المدى" Intermediate Range Nuclear Forces treaty (INF)، وتكرّرت هذه الاتهامات عدّة مرات، بل قامت روسيا أكثر من مرة بإعلان رغبتها في الانسحاب من هذه المعاهدة بحسبانها تقيّد من حريتها، ولا تعكس التغيّرات الحادثة في مصادر القوّة الروسية. كما أعلنت روسيا بدورها، أن المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ (أيجيس)، تعتبر خرقاً للإتفاق.

فيما يخص الصين، فعند النظر إلى مضمون ما سمي الأوراق البيضاء التي نشرها الجيش الصيني 2013 – 2015، يتبين تنامي الإدراك لدى صناع القرار الصيني بأن التوسع الصيني سيجعل المصالح الصينية أكثر عرضة للخطر من القوى المنافسة أو من قوى محلية على غرار" قراصنة الصومال أو الحركات الإرهابية"، ما يدفع لعسكرة النشاط الصيني وتحديد دور الجيش الصيني في حماية المصالح الصينية، ويفسر زيادة الإنفاق الدفاعي الصيني بنحو 52% تقريباً خلال الفترة من 2001 –2017 (عبد الحي،2018: 20). فقد تم تحديد هذا الدور، طبقا للوثائق الصينية، في حماية مصادر الطاقة، خاصة في الشرق الأوسط الذي يوفر نحو أكثر من 40% حالياً من الحاجة الصينية وحماية طرق الإمداد للمصالح والشركات والتجارة الصينية والمواطنين الصينيين في الخارج علماً بأن عدد الصينيين الذين يتجولون سنويا في الخارج يصل إلى نحو 100

(مئة) مليون مواطن صيني، ناهيك عن الصينيين العاملين في الخارج الذين يصل عددهم في أفريقيا وحدها لأكثر من مليون، إضافة إلى حماية الشركات الصينية العاملة في الخارج وعددها نحو 20 ألف شركة في 180 دولة.

الأدبيات السابقة

تنقسم الأدبيات السابقة إلى أربعة محاور طبقاً لموضوعات الدراسة:

1. **المحور الأول:** دراسات متعلقة بعناصر القوة – بصفة عامة– للقوى الثلاث.
2. **المحور الثاني:** دراسات متعلقة بالعلاقات بين القوى الثلاث.
3. **المحور الثالث:** دراسات متعلقة بالقدرات التسليحية للقوى الثلاث.
4. **المحور الرابع:** دراسات متعلقة بسباق التسلح والأمن العالمي.

المحور الأول: دراسات متعلقة بعناصر القوة – بصفة عامة – للقوى الثلاث

1. **LDBERG INGMAR, RUSSIA´S GREAT POWER STRATEGY UNDER PUTIN AND MEDVEDEV, SWEDISH INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, VOLUME ONE ,2010.**

تطرقت الدراسة إلى أهداف سياسات وتوجهات القيادة السياسية الروسية، خاصة تحت زعامة بوتين، وأوضحت أن هذه السياسات لم تختلف كيفياً أو نوعياً تحت زعامة ميدفيديف. فسياسات وتوجهات القيادة السياسية الروسية بعد بوريس يلتسين أشبه بالبنية الثابتة والراسخة بغض النظر عن محركيها أو أطرافها، ثم تناولت الدراسة بعد ذلك سياسات بوتين الداخلية في روسيا واستعادة سيطرة الدولة على بعض جوانب الحياة الاقتصادية، وليس كلها، وكذلك سياسات بوتين إزاء الأقليات في روسيا، ثم تناولت البعد العسكرى لسياسات بوتين الداخلية والتوجه نحو الحفاظ على السلام مع زيادة القدرات والأنشطة العسكرية الروسية والتدخل في الأزمات الإقليمية تحت ادعاء الأمن القومي الروسي.

2. **محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دور عالمي مؤثر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010.**

تناولت الدراسة سياسة روسيا الخارجية، التي من خلالها تعمل على استعادة دورها ومكانتها العالمية التي فقدتها بانهيار الاتحاد السوفيتي. وتبعا لنظرية الدور، فإن كل دولة ذات موقع استراتيجي وتراث تاريخي وحضارة متميزة، وذات قوة اقتصادية وعسكرية، تشعر بواجبها، بل وبحقها في المشاركة في تحديد مصير العالم، حتى وإن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة. هذا الأمر ينطبق على روسيا تماماً. فالتحولات الكبرى التي مست بنيان النظام الدولي والتغيرات الداخلية فيها، أدت إلى تغيير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيرات الاقتصادية والمجتمعية والنسقية والخارجية دور كبير أمام أهداف السياسة الخارجية الروسية التى أصبحت طويلة المدى.

3. جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، القاهرة، 2016.

تناولت الدراسة مفهوم البوتينية وأهم محاوره الجديدة، وكيف يختلف هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم الأخرى، ثم تطرقت بعد ذلك إلى سياسات القيادة السياسية الروسية بزعامة الرئيس بوتين وكيف أن هذه السياسات، خاصة الداخلية، ساعدت في استعادة روسيا لمكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، ثم تعقد الدراسة مقارنة بين روسيا بوريس يلتسين وروسيا بوتين وتستغرق في سياسات وتوجهات الأول، التى كانت امتدادا لسياسات الإصلاح التى دشنها جورباتشوف، والتى وصفها بأنها فاشلة، وكيف اختلفت هذه السياسات والتوجهات عن سياسات وتوجهات بوتين، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ثم أوضحت الدراسة أبعاد مفهوم البوتينية إزاء المنطقة الإقليمية لروسيا الذى يهدف إلى محاولة استعادة بعض– وليس كل– النفوذ الحيوي السابق للاتحاد السوفيتي، ما ظهر بوضوح في الحروب الشيشانية، ثم تبلور في أزمة شبه جزيرة القرم، وانتهت الدراسة إلى أن مفهوم البوتينية أصبح بمنزلة عقيدة واضحة وثابتة ومستمرة.

4. إنجى محمد مهدى توفيق، استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، 2012.

تناولت الدراسة مختلف حالات استخدام القوة العسكرية الأمريكية في ظل عملية المراجعة الاستراتيجية للدور الأمريكي في النظام الدولي الجديد، ومدى فاعلية الأداة العسكرية في تحقيق الأهداف والمصالح القومية الأمريكية من خلال رصد مبررات كل إدارة لاتخاذ قرار استخدام القوة

العسكرية خارجياً بصورة جماعية أو فردية. في إطار سعيها لتحقيق هذا الهدف، تناولت الدراسة الأبعاد القانونية والتاريخية لاستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية ومقارنتها بالفكر الاستراتيجي لاستخدام هذه الأداة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما شهدت الإدارات الأمريكية صعود تيارات تدخلية، سواء المدرسة الليبرالية التدخلية في الفترة الثانية من إدارة كلينتون بقيادة وزيرة الخارجية حينها مادلين أولبرايت، أو التيار المحافظ الجديد في الفترة الأولى من إدارة بوش الابن بقيادة نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

5. أحمد عبد الله محمود عطية، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية، جامعة القاهرة، 2009.

خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى أن الصين لن تحل محل الولايات المتحدة في موقع القوة المهيمنة على العالم، لأنها تعتبر واحدة من الدول الراضية عن النظام العالمي الراهن، وبالتالى فهي لا تسعى إلى تغييره، بل تسعى نحو تعزيزه وتقويته، والسير وفقاً لقواعده وأسسه، حيث ترى بكين أن هذا النظام بأطره القائمة يحقق لها من المصالح والمنافع ما لا يمكن تحقيقه في حالة كونها مسئولة عن تنظيم شئون العالم، أو – على الأقل – في حالة دخولها في حرب مع الولايات المتحدة قد تدمر كل مكتسبات الصين الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

المحور الثاني: دراسات متعلقة بالعلاقات بين القوى الثلاث

1. منة الله محمد طاهر عبد الهادى محمد، القدرات النسبية والصراع الدولي: دراسة للعلاقات الصينية الأمريكية بعد انقضاء الحرب الباردة، جامعة القاهرة، 2009.

تنبع أهمية الدراسة من تناولها لرؤية نظرية "تحول القوة" للعلاقة بين الدولة المهيمنة والدولة المنافسة، في إطار الربط بين متغيرى القدرات النسبية واحتمالات الصراع، وقد عنت بتطبيق تلك الرؤية على العلاقات الصينية – الأمريكية التى أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة في ظل التغيرات التى شهدها النسق الدولي عقب الحرب الباردة وصعود قوى جديدة، من أهمها الصين، مما يجعل علاقة الصين بالقوة المهيمنة على الساحة الدولية جديرة بالاهتمام في ظل

حسبانها منافساً محتملاً للولايات المتحدة قد يفرض توازنات جديدة على الساحة الدولية، وربما يفتح الباب للصراع في المستقبل.

2. منى حسين، السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه روسيا الاتحادية، دراسة مقارنة، جامعة القاهرة، 2012.

تناقش الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها إزاء روسيا وطبيعة العلاقات القائمة بينهما، بالإضافة إلى المحددات الرئيسية التى تشكل التفاعلات بينهما، سواء تنافس أو تعاون، كما ركزت على ذكر أمثلة لمواقف تمثل "نفوذاً" لكل منهما، وكيفية تعامل روسيا مع القضايا الحرجة في المنطقة التى تمثل لها "منطقة نفوذ" في ظل تدخل الولايات المتحدة في هذه القضايا من أجل إرساء سيطرتها ونفوذها في المنطقة الإقليمية المحيطة بروسيا كنوع من أنواع مضايقة ومنافسة الطرف الروسى. مثال ذلك (قضية حلف شمال الأطلسي "الناتو"، والثورة في جورجيا، والثورة البرتقالية وامتدادها في أوكرانيا).

3. لزهر وناسي، التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة أمريكا، الصين، روسيا، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مصفوفة التفاعلات الجيوسياسية، والجيواقتصادية، والجيو استراتيجية، التي تنطوي عليها منطقة آسيا الوسطى في إطار الصراع بين القوى الثلاث المكونة للمثلث الاستراتيجي للسيطرة والتحكم والهيمنة على مناطق النفوذ الحيوية التي أعيد رسم دوائرها بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك نظام القطبية الثنائية، والذي سمح بإعادة بعث حدة التنافس الجيوسياسي بين الوحدات الدولية على كثير من المناطق والمفاصل الجغرافية المهمة. في هذا السياق، فإن منطقة آسيا الوسطى، تعتبر في مقدمة هذه المناطق التي اشتد عليها وحولها الصراع في إطار ما تطرحه أدبيات السياسة العالمية باللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا " The new great game"، خاصة بعد إعادة طرح وإحياء الدراسات الجيوسياسية، واعتلائها لسدة النقاشات الأكاديمية بين الباحثين والمهتمين بتحولات واتجاهات الأحداث لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

4. زهير عزيز، تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017.

تناولت الدراسة مجموعة مؤشرات تكفي للدلالة على أن الصين تعيش في مرحلة بناء دور عالمي أوسع. ففيما يخص المقوِّمات، نجد أن بكين تتفاعل بجدية تامة مع مقوِّمات دورها العالمي، سواء الذاتية منها أو الموضوعية، وأن الصينيين مدركون لحجم قدراتهم وهذا الأمر أدّى بهم إلى النجاح، لأنهم يشكلون استراتيجية واضحة الأهداف، يصاحبها دقة التعامل مع الإمكانات، دون إهمال الظروف المحيطة بها، سواءُ المواتية منها أم الكابحة. إذ نجد أن الإمكانات الصينية الناشئة عالية وتمتلك مصداقية، فالصين تمتلك قاعدة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية ضخمة تتيح لها قدراً كبيراً من التأثير في الساحة العالمية والقيام بدور عالمي.

المحور الثالث: دراسات متعلقة بالقدرات التسليحية للقوى الثلاث

1. طارق سعد عبد الحميد، السياسة الدفاعية لبوش والدرع الصاروخية، القاهرة، 2013.

تناولت الدراسة الاستراتيجية الأمريكية للدفاع وموقع الدفاع الصاروخي منها وأهدافها الاستراتيجية، كما ركزت على الدرع الصاروخية والحرب على الإرهاب في ظل إدارة بوش الابن، وناقشت السياسات الأوروبية ودور حلف شمال الأطلنطي في المشروع، كما تناولت الأثر السياسي والاستراتيجي لمشروع الدفاع الصاروخي على كل من روسيا والصين.

2. منى هانى محمد، القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية (2014-2008)، جامعة القاهرة، 2017.

ترمى الرسالة إلى معرفة تأثير القضايا الأمنية، التي تمثل أهمية خاصة في نطاق العلاقات الأمريكية – الصينية، على شكل ونوع العلاقة التي تخيم على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، **وما إذا كانت ستسهم هذه القضايا في قيام أو نشوب صراع بين الطرفين أم لا**، والتى تمثلت فى هذه القضايا قضية تايوان، والقضية الكورية، وقضية بحر الصين الجنوبي لما تمثله هذه القضايا من أهمية خاصة بالنسبة للصين بحسبانها قضايا أساسية تمس

أمنها القومي ومصالحها الوطنية بشكل مباشر. في المقابل، تعتبر أيضًا قضايا محورية بالنسبة للولايات المتحدة لارتباطها الشديد بمصالحها القومية في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

3. جونسون تشالمرز، أحزان الإمبراطورية: النزعة العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية، القاهرة، 2011.

يرى البروفيسور جونسون تشالمرز في هذا الكتاب أن فرض الهيمنة الأمريكية على العالم هو شكل جديد لإمبراطورية كونية تحيط العالم بنظام واسع النطاق من القواعد العسكرية المزودة بأحدث ما أنتجته آلة الحرب الأمريكية. ورغم انهيار الاتحاد السوفيتي زادت واشنطن من وتيرة اعتمادها على الحلول العسكرية للمشكلات السياسية والاقتصادية. يستعرض الكتاب كيف أن النزعة العسكرية الأمريكية تتلازم مع نظيرتها الإمبراطورية حتى إنه يصفهما بأنهما توءمان سياميان ملتصقان لا يمكن الفصل بينهما. ويدلل على ذلك بالسلوك الإمبراطورى، مثل خوض الحروب الانتقائية، والتدخل في شئون الدول منذ عقود، والإطاحة بنظم حكم لا تستجيب للنزوات الإمبراطورية والعسكرية وفرض نظم عميلة وديعة، وعسكرة الفضاء، والعمل الأحادى في الشئون الدولية، وانتهاك الدستور الأمريكى في الشئون الداخلية، وفرض عمليات التجسس والتصنت على المواطنين الأمريكيين، وغير ذلك. ويحذر المؤلف من أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في توجهاتها، فإنها سوف تتعرض لمخاطر تهاوي الجمهورية الأمريكية، والإفلاس، وازدياد كراهية العالم لها، والتورط في حروب لا تتوقف، وخسارة الديمقراطية والحقوق الدستورية، والتى يسميها المؤلف جميعها أحزان الإمبراطورية.

4. عبد المنعم مكي، التوافق الاستراتيجي الروسى – الصينى في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017.

خلصت الدراسة إلى أن كلاً من الصين وروسيا قد عادت إلى الواجهة السياسية العالمية لتلعبا دوراً يمهّد لولادة قطبية متعددة بعد أن تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك منذ سقوط جدار برلين. وشهدنا عودة الحلف القديم– الجديد الذي توضحه ملامحه فى الآونة الأخيرة في مجلس الأمن، حيث استخدمت بكين وموسكو ڤيتو مزدوجاً لمنع صدور قرار يدين النظام السوري، والمطالبة بحلّ الأزمة السورية عن طريق الحوار بين السلطة وأطراف المعارضة. هذه الصحوة

الثنائية للدب الروسي والتنين الصيني هي صحوة لقوة عسكرية تمتلكها موسكو، وقوة اقتصادية عملاقة تمتلكها بكين، بحيث يمكن لهما فرض دورهما وصياغة استراتيجية دولية جديدة في مواجهة نظيرتها الغربية. وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن العلاقات الأمريكية والصينية الروسية هي الأساس في العلاقات العالمية، وعلاقاتها في الشرق الأوسط هي التي تقرر مصير المنطقة.

المحور الرابع: دراسات متعلقة بسباق التسلح والأمن العالمي

1. عبد الفتاح محمد محمد، جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح، جامعة القاهرة، 1972.

تتناول هذه الرسالة جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد تناول البحث مشكلة سباق التسلح بهدف إظهار حجمها وأخطارها، ثم تطرقت إلى بحث مفهوم نزع السلاح وتعبيراته المختلفة. وقد ذكر الباحث إلى أن هناك فكرتين أساسيتين لتحقيق نزع السلاح، هما فكرة نزع السلاح العام الكامل، وفكرة التدابير الجزئية لنزع السلاح. وقد استعرض بعد ذلك تاريخ حركة نزع السلاح قبل عصبة الأمم وحتى نشأة الأمم المتحدة.

2. سعيد حسين محمود حسن غلاب، التطورات الراهنة في النظام الدولي وأثرها على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، جامعة القاهرة، 2005.

تناول البحث مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي العام، كما تناول مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية في القانون الدولي العام التقليدي، وكذا مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، بالإضافة إلى تناول مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية في القانون الدولي العام المعاصر، ثم تطرق البحث إلى التطورات الراهنة في النظام الدولي وتطورات البيئة الدولية الراهنة علي الصعيدين القانوني والسياسي، وعلي الصعيدين الأمني والاجتماعي، كما تناول ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، ثم ختم الباحث دراسته بتناول التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية، لإعادة الديمقراطية بمفهومها الغربي أو للتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي.

3. أحمد إبراهيم سيد أحمد، التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، جامعة القاهرة، 2009.

خلصت الدراسة إلى أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تغير هيكل النظام الدولي، وبروز مصادر جديدة لتهديد السلم الدولي، بما شكل بيئة مختلفة ومدخلات جديدة لعمل مجلس الأمن الدولي، وأدى إلى تفعيل دور مجلس الأمن، لكن بطريقة انتقائية تتسم بازدواجية المعايير، بما يتوافق مع سياسة القوى العظمى المسيطرة على النظام الدولي. أعقبت أحداث ١١ سبتمبر نقلة نوعية في النظام الدولي وكرست مفهوم الأحادية القطبية، مما أثر بالسلب على دور مجلس الأمن الدولي، حيث سعت الولايات المتحدة إلى توظيف المجلس لتبرير وإضفاء الشرعية على سياساتها وممارساتها والحرب الاستباقية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، كما خلصت إلى أن هناك حاجة ملحة لإصلاح نظام العقوبات الدولية التي باتت تستخدم بطريقة خاطئة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، خاصة على الشعوب، بينما لم تؤد هدفها في المساعدة على حفظ السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى أن هناك اتفاقا عالميا على إصلاح مجلس الأمن، خاصة توسيع العضوية ونظام الفيتو، لكن هناك اختلافات حول شكل ومضمون هذا الإصلاح، إضافة لفشل تطبيق نظام الأمن الجماعي وإحلال نظام الأمن الإنسانى بدلا منه.

4. عادل عبد الصادق محمد الجحة، أثر الفضاء الإلكتروني في تغير طبيعة العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، 2014.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تصاعداً في الأهمية الاستراتيجية للفضاء الإلكتروني في المجتمع الدولي في ظل حالة التداخل الوظيفي مع غيره من المجالات الدولية الأخرى ك (الجوية والبحرية والبرية والفضائية). أثر الفضاء الإلكتروني في اتجاهات التنظير في العلاقات الدولية ك (المعيارية والواقعية والليبرالية والماركسية والبنائية والتكاملية والسلوكية) في العلاقات الدولية بما تمخض عنه من تفاعلات صراعية وتعاونية. مثلت خصائص الفضاء الإلكتروني تحدياً معاصراً لنظرية العلاقات الدولية والسياسية، وممارساً، بما ساعد في إيجاد مجال جديد في العلاقات الدولية. أتاح الفضاء الإلكتروني على نحو غير مسبوق إدخال المنهج الكمي في دراسة العلاقات الدولية عبر بروز تطبيقات إلكترونية يمكنها تحليل وإحصاء حركة التفاعل بين مختلف الفاعلين، كما أثر في طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعية والسياسية والعمل على تضاؤل أهمية النظريات الجيوبوليتيكية في العلاقات الدولية.

5. أشرف عبد العزيز، الأمن النووى: ضبط المفهوم وتحديد قضاياه بالتطبيق على منطقة الشرق الأوسط، جامعة القاهرة، 2018.

حاولت الدراسة تقديم مفهوم واضح ومحدد للأمن النووي يميزه عن غيره من المفاهيم التي قد تتداخل معه في بعض الجوانب، كما قدمت رؤية موضوعية شاملة في تناولها لقضايا الأمن النووي، حيث تبنت نطاقاً موضوعياً للمفهوم، يأخذ في الحسبان التهديدات الرئيسية للأمن النووي في أبعاده ومستوياته المختلفة، على نحو يعكس الرؤى الدولية المختلفة في هذا الشأن. وقد تم اختيار منطقة الشرق الأوسط كحالة تطبيقية، بحسبانها واحدة من أهم مناطق العالم التي تتسم بقدر كبير من التعقيد والتداخل في قضية الأمن النووي، وتطرح إشكاليات متعددة في هذا الأمر.

6. PAUL K. MACDONALD, JOSEPH M. PARENT, TWILIGHT OF THE TITANS, CORNELL UNIVERSITY PRESS,2018.

تقوم الفكرة المركزية في الكتاب على نوع من "النصيحة للقوى الكبرى"، استناداً للتجربة التاريخية للقوى الكبرى، وتتمثل الفكرة في دعوة الدول التي تعيش مرحلة التراجع إلى أن تميل للإجراءات الناعمة لمواجهة تراجعها بدلاً من أن تتجه نحو الإجراءات الخشنة كما فعلت القوى الكبرى سابقا، ويرى أن الدول التي تكيفت مع أزمة التراجع هي التي لجأت لإجراءات تقشفية أو متحفظة ولم تذهب نحو " الحروب الوقائية " ضد القوى الصاعدة على المسرح الدولي كما جرى مع أغلب الدول الكبرى التاريخية **(تنبيه الولايات المتحدة بأن لا تذهب لمواجهة مبكرة مع الصين الصاعدة)**، كيف تستجيب القوى العظمى للتراجع؟ النظرة السائدة بين علماء العلاقات الدولية متشائمة، إذ إن التراجع وما يجره من نتائج يتم التعامل لمواجهته باللجوء إلى الحرب الوقائية على حساب الإصلاح الداخلي، رغبة في الحفاظ على" المهابة التاريخية".. وبفضل الصورة التي ترسخها أساطير الإمبراطورية، يتم جر القوى الصاعدة نحو سياسات عدوانية. وفي كل حين، ستعمل الديناميات السياسية الداخلية على تقليل احتمالات السلام، وستشجع جماعات المصالح الضيقة والبيروقراطيات المتعثرة القوى المتدهورة على التمسك بالالتزامات التي لم يعد هناك إمكانية الدفاع عنها.

التعقيب على الدراسات السابقة

لم يتناول الباحث الدراسات السابقة بغرض النقد، ولكن للاستفادة في التحليل والتعمق في الموضوع، مستفيداً من هذه الاتجاهات كالآتى:

1. التعرف على طبيعة سياسات وتوجهات القيادة السياسية في الدول الثلاث والعلاقة بين القيادة السياسية وعملية توظيف القدرات والإمكانيات لتخطى الأزمات وتحقيق التنمية.
2. التعرف على أسباب نجاح سياسات بوتين في استعادة توازن الدولة الروسية داخلياً والتخلص من مرحلة الضعف والهوان التى كانت تسيطر على روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى رحيل بوريس يلتسين.
3. التعرف على التناقضات التى تحويها سياسات هذه الدول وما تحتاج إليه من تطور وتعديل، لتتلاءم مع التغيرات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تحليلها لطبيعة السياسات الخارجية للدول المستهدفة بالدراسة وطبيعة العلاقات البينية بينهما.
4. أظهرت الدراسات السابقة أن الصين أبدت اهتماما كبيراً بالمجال العسكري بعد أن تم إهماله خلال العقود الثلاثة التي ركزت فيها على بناء اقتصادها، ما أثار الكثير من الشكوك حول النية الصينية من وراء ذلك الاهتمام بالجانب العسكري.
5. تظهر الدراسات طبيعة المنافسة حول المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الثلاث دون النظر إلى الآثار السلبية لهذه المنافسة على الأمن العالمي.
6. خلص الباحث من خلال هذه الدراسات أن العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا هي الدافع الرئيسى لسباق التسلح العالمي وما ينتج عنه من تهديد غير مسبوق لمستقبل الأمن العالمي.

تقسيم الدراسة

للوصول إلى هدف البحث، سيتم التعرض إلى المحاور الآتية:

1. **المحور الأول:** التأصيل النظري والمفاهيمي لسباق التسلح.
2. **المحور الثاني:** مفهوم ونظريات الأمن العالمي.
3. **المحور الثالث:** مؤشرات ودلائل سباق التسلح الجديد.

4. **المحور الرابع:** انعكاسات سباق التسلح بين القوى الكبرى على مستقبل الأمن العالمي.

بالإضافة الى خاتمة تتضمن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

المحور الأول: التأصيل النظري والمفاهيمى لسباق التسلح

ظاهرة التسلح

يشمل مصطلح التسلح بمعناه الكامل جميع أسباب الحرب، ويقول الجنرال فولر [3] في كتابه (أثر التسلح في التاريخ) إن السلاح هو (آلة ذات قوة تدميرية)، والسلاح مهم لمكيافيللي [4]، حيث يقول: (لا توجد قوانين صالحة إلا في حالة وجود أسلحة صالحة، وحيث توجد أسلحة صالحة ترى قوانين سارية المفعول) (فوللر، 1958: 119). وتعد ظاهرة التسلح اليوم ذات أهمية كبرى لصناع القرار، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لأن امتلاك أسلحة متطورة وفعالة يعد حالياً من أبرز مظاهر القوة الوطنية للدولة. لذلك، فإن كل دول العالم، بغض النظر عن درجة تقدمها، معنية في المقام الأول بعملية التسلح (مجموعة الباحثين، 1988: 31). لذلك، نعنى بالتسلح أن الدولة تحصل على احتياجاتها من الأسلحة بطريقة تحمي كيان الدولة وأمنها القومي من أي تهديد، خارجي أو داخلي، سواء تم من خلال طرق الاستيراد أو الصناعات المحلية أو كليهما.

سياسة التسلح

هو الخط العام الذي تضعه الدولة وعلى أساسه يتم تحديد الخطط والإجراءات لتزويد قواتها المسلحة في وقت السلم بأحدث الأسلحة والمعدات والذخائر وقطع الغيار، وفقاً للتصور المسبق للعمليات الحربية التي ستخوضها. وتؤمّن احتياجات السلاح للقوات في زمن الحرب بكميات نوعية تتناسب مع الأسلحة المعادية وتطورها، وتستكمل النقص الناجم عن الخسائر والاستهلاك. ولكل دولة سياسة عليا تحقق طموحاتها، سواء كانت تلك التطلعات عادلة ومشروعة، أو كانت عدوانية وغير قانونية، مهما تكن طبيعة السياسة العليا للدولة، فإن تطبيقها في عالم يحكمه الصراع والإرادة

---

[3] الميجر جنرال جون فريدريك تشارلز " بوني " فولر CB CBE DSO، المؤرخ العسكري والاستراتيجي، كان أحد كبار ضباط الجيش البريطاني البارز، باعتباره المنّظر المبكر للحرب المدرعة الحديثة، بما في ذلك تصنيف مبادئ الحرب أول سبتمبر 1878 - 10 فبراير 1966).

[4] نيكولو دي برناردو دي ماكيافيلّي (بالإيطالية: Niccolò di Bernardo dei Machiavelli) (3 مايو 1469 - 21 يونيو 1527) ولد وتوفي في فلورنسا، كان مفكرًا وفيلسوفًا سياسيًا إيطاليًّا إبان عصر النهضة. أصبح مكيافيلّي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، الذي أصبح فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي.

المتعارضة يظل مرهوناً بسلطة الدولة، أي قدرتها على حماية "قوة الحق"(الرمضاني،1990: 43). ويشمل مصطلح القوة مجموع القدرات السياسية والاقتصادية والبشرية والعلمية للدولة، بالإضافة إلى القدرات العسكرية التي كانت وما زالت من وجهة نظري الحكم النهائي في العلاقات بين الدول، والوسيلة الأخيرة لتحقيق أهداف السياسة العليا.

العوامل المؤثرة فى سياسة التسليح

هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر فى سياسة الإنفاق على السلاح. ويمكن القول إن الإنفاق على السلاح بين الدول يخضع لنظرية المباريات وفق خطط مدروسة تأخذ في الحسبان حركة واستراتيجية عمل الطرف الآخر. ويمكن رصد أهم المتغيرات التي تؤثر فى سياسة التسلح. فيما يلي: (عنان، 2004: 181)

1. الأعداء المحتملون أو التحالفات المحتملة: كل دولة في العالم تدون في خططها الوطنية أن لديها أعداء، حتى لو كانوا محتملين. ولمواجهة هذا التحدي، تعمل على تعزيز دفاعاتها من خلال زيادة إنفاقها على السلاح.
2. مسرح أو مسارح العمليات: تزداد عمليات الإنفاق على التسليح كلما اشتد وتأزم مسرح العمليات الحربية، سواء كان في حالة هجوم، أو في حالة دفاع، أو تأمين لحدود وطنية، فمسرح العمليات له تأثير مباشر فى معدلات الإنفاق على التسليح .
3. الاستراتيجية العسكرية للدولة: تلعب دورًا بارزًا ومهماً في التأثير على معدلات ومستويات الإنفاق على التسلح. فإذا كان لدى الدولة استراتيجية لتحديث ترسانتها على المدى القصير أو الطويل، فإن هذا سيكون له تأثير على نسبة الإنفاق.
4. القوات المسلحة: يعني هذا المتغير عدد أعضاء جهاز الدفاع الوطني والميزانية اللازمة والكافية لتزويدهم بالأسلحة والمعدات اللازمة والكافية.
5. البنية التحتية الصناعية: كلما زاد اعتماد الدولة على بنية تحتية قوية واقتصاد تنافسي، زاد إنفاقها على التسلح لحماية تلك البنية التحتية، سواء كان ذلك من العدوان الداخلي من الأفراد والجماعات، أو حتى من العدوان الخارجي.
6. الوضع الاقتصادي والسياسي والمالى للبلاد: كل دولة في العالم لديها رغبة في التسلح، وبالتالى فإن السيادة هي الهدف الذي يريد كل طرف تحقيقه، ولكن هناك بعض الدول التي لا تسمح

ظروفها السياسية بالتسلح، مثل العقوبات، والحظر المفروض على شراء الأسلحة، وحالة عدم الاستقرار، وانعدام الأمن التي قد تمر بها البلاد أيضًا. بعبارة أخرى، تؤثر هذه المتغيرات الثلاثة (الاقتصادي والسياسي والمالى) فى مستوى ومعدل الإنفاق العسكري.

7. التحالفات السياسية: يضمن التحالف السياسي الاقتصادي في الإنفاق على التسليح وتسخير الموارد المالية لمصلحة المشاريع التنموية، فهناك عدة تحالفات سياسية في العالم من أجل بناء منظومة دفاعية مشتركة تسهم فيها الدول المتحالفة. (عبد المحسن، 2011: 210)

الإطار المفاهيمي لسباق التسلح

التعريف لغة: السباق هو المنافسة بين طرفين أو أكثر لتحقيق– أو الحصول على– شيء معين في أقصر وقت ممكن. أما التسلح فهو العملية التي تحصل فيها جهات معينة على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية، سواء من خلال التصنيع المحلي، أو من خلال الاستيراد من الخارج (Glaser,2000:260).

إذن، سباق التسلح: هو التنافس على حيازة الأسلحة كماً أو نوعاً بين الجهات الفاعلة خلال فترة زمنية معينة، والفرق بين التسلح وسباق التسلح هو أن الأول نتيجة قرار تتخذه الدولة وحدها، والثاني هو نتيجة قرارات تفاعلية بين دولتين أو أكثر، وغالباً ما يقال إن بلداً ما قرر التسلح بدلاً من القول إنه قرر الدخول في سباق تسلح، ومع ذلك فإنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. فاتخاذ قرار بالتسلح يقتضي دائماً أن يتم تقييمه إذا ما كان سوف يزيد من احتمال أن ترد الدولة المعادية بقرار للتسلح، لأن الدول غالباً ما يكون لها رد فعل على قرارات التسلح، وبالتالى فإن قرار التسلح هو في الأساس قرار الدخول في سباق تسلح.

التعريف اصطلاحاً: السباق هو صراع تنافسي بين دولتين أو أكثر من أجل تحسين أمنها، واحدة ضد الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية (الفهداوي، 2010: 45). ويعّرف ويكيبيديا بأنه: "مصطلح يصف الصراع أو السباق بين دولتين في حالة حرب، غالباً دول معادية، من أجل التفوق العسكري، والحصول على عدد أكبر من الأسلحة والقوات المسلحة، والقدرة على تصنيع معدات بتكنولوجيا عسكرية أفضل". إذن، فإن سباق التسلح هو منافسة شديدة بين دولتين لزيادة أمنها من خلال حصول كل منهما على المزيد من القوة العسكرية، ويتطلب فى هذه الحالة منافسة مستمرة في

تكديس الأسلحة وتحسين جودتها من جانب دولتين أو أكثر، غالباً في حالة صراع يمكن أن يؤدي إلى مواجهة مسلحة.

أنماط سباق التسلح

تباينت تصنيفات سباقات التسلح بسبب تعدد الباحثين في هذا التخصص. ويمكن اعتبار كل سباق تسلح فريداً وله خصائصه التي تجعله متميزاً في حد ذاته. ويمكن توضيح أنماط سباق التسلح كالتالى:

1. **من حيث عدد الأطراف:** يمكن أن يكون سباق التسلح ثنائياً أو متعدد الأطراف أو أحادياً، والجدير بالذكر أن معظم سباقات التسلح ثنائية، سواء كانت بين دولتين أو حلفاء. أفضل مثال على هذا النمط هو السباق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فى أثناء الحرب الباردة، لأنه يمكن أن يكون متعدد الأطراف بمعنى معقد عندما يتطور بين أكثر من قطبين، كما كانت حالة العلاقات البحرية البريطانية مع فرنسا وروسيا، وكذلك العلاقات البحرية لفرنسا مع إيطاليا وألمانيا في أيامها الأولى من تسعينيات القرن التاسع عشر، لكن يعتقد أن هناك سباق تسلح من جانب واحد، يتعلق بدافع أحد الأطراف لتحقيق مستوى من القوة الذي غالباً ما يعلنه الطرف الآخر لتحقيق الاكتفاء، ولكن في الواقع قد تكون فكرة سباق التسلح الأحادي خاطئة وغير عقلانية، لأن الطرف الثاني يمكن أن يتجنب الكمي ويأخذ المنافسة النوعية التي قد لا يتم إعلانها أو تكون بمنزلة ضمان موقع صناعي مناسب للمرحلة التالية، ويمكن للطرف الأضعف أن يدعي أنه غير مشارك في السباق، لأنه يشعر أنه بعدم إمكانية الاستمرار في الوتيرة الحالية فى أثناء التحضير له (Gray,1971:45-46) [5].
2. **من حيث الكم والنوع:** إن التمييز النظري بين سباق السلاح الكمي والنوعي صعب للغاية، لأن جميع سباقات التسلح تتبنى بوضوح مظاهر كمية ونوعية في نفس الوقت. فالزيادات المتتالية في الطبيعة التنافسية بين الخصمين يمكن أن تعبر عن سباق كمي يركز على أحدث طراز من الأسلحة، حيث يمكن أن ترتبط هذه الزيادات بالأجيال المتعاقبة من نفس السلاح، وبالتالى فإن

[5] كولن إس. غراي (بالإنجليزية: Colin S. Gray) هو عالم سياسة أمريكي، ولد في عام 1943 في أكسفوردشير في المملكة المتحدة.

النجاح السريع في تطوير أجيال من الأسلحة ليس كذلك سباقاً نوعياً بحتاً، بل سلسلة من السباقات الكمية المتميزة. على سبيل المثال، السباق البحري الإنجليزي – ألماني بين عامي 1905 و1914، والذي كان في الأساس سباقاً كمياً، على الرغم من التطوير المستمر للغواصات والمركبات المدرعة. وينطبق الشيء نفسه على السباق السوفيتي – الأمريكي بين عامي 1961 و1970، الذي تم تصنيفه على أنه فترة منافسة كمية في الجيلين الثاني والثالث من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM). (Gray,1971:47-48)

3. **من حيث طبيعة الأطراف:** يحدث سباق التسلح عادة بين دول منفردة، أو بين تحالفات تضم مجموعة من الدول، لكن في الحقيقة سباق التسلح يمكن أن يحدث أيضاً بين الهيئات والإدارات داخل أجهزة الدولة كما يمكن أن يحدث بين المجموعات المنظمة داخل نفس المجتمع، بحيث يمكن أن يحدث سباق التسلح خارج إطار العلاقات بين الدول، بل هو نتيجة التنافس بين الوكالات والقطاعات من أجل تعزيز القوة والتأثير، وكذلك تحقيق الرضا الوظيفي، حيث يرتبط هذا النوع ببرامج تطوير المعدات العسكرية وتحديثها، ونوع الأسلحة التي تسعى الفرق والقطاعات العسكرية إلى اقتنائها والحصول على التمويل اللازم لها(Gray,1971:49)، لأسباب تتعلق بالمصالح في إطار العلاقات بين المجمع الصناعي والعسكري، وأفضل مثال على ذلك هو العلاقات التنافسية بين البحرية الأمريكية والقوات الجوية.
4. **من حيث النفقات:** في هذا النمط يتم دراسة سباق التسلح بحسبان النفقات العسكرية السنوية كنسبة مئوية من الدخل القومي، وتعد أي زيادة أو نقصان أو استقرار في هذه النسبة مؤشراً على سلوك الأطراف في سباق التسلح، ودلالة على نمطه. يرى ريتشاردسون في نموذجه على سباق التسلح أن أي طرف في السباق يزيد ترسانته بما يتناسب مع المستوى المطلق للجانب الآخر، وهذا المستوى يؤخذ كمؤشر على عدوانية الدولة. إن إنفاق الدولة على الأسلحة مقارنة بالدخل القومي، ومقارنة بالإنفاق العسكري لخصمك يحدد مستوى العداء ويحدد شدة سباق التسلح.
5. **من حيث عدد الأسلحة:** معظم سباقات التسلح تتمحور حول التنافس على آخر نوع من الأسلحة المهيمنة، وهي عملية تتضمن التنافس على سلاح واحد هو السلاح المتفوق في تلك المرحلة، مثل السباق الإنجليزي – ألماني بعد عام 1905، الذي يعتبر سباقاً واحداً في التسلح (سباق الغواصات). في نفس الإطار، يمكن عرض السباق الأمريكي – السوفيتي في مرحلة معينة

كسلسلة من السباقات على أحدث طراز من الأسلحة الاستراتيجية (Gray,1971:52)، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن هناك سباقات تسلح تشمل أكثر من سلاح واحد، ويتم تنفيذها بشكل عام بين دول ليست من الدول الكبرى، وتتنافس في وقت واحد على عدد من الأسلحة، كما هو الحال مع سباق التسلح لدول الخليج العربي وإيران، ويمكن اعتبار السباق العربي – الإسرائيلي للقرن الماضي مثالاً واضحاً على منافسة الأسلحة المتعددة.

6. **من حيث التسلسل:** يحدد هذا النمط مستوى ودرجة مشاركة الطرف الثالث في سباق التسلح. يمكن أن يكون على مستويين، مثل سباق التسلح العربي – الإسرائيلي في القرن الماضي، حيث زودت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالسلاح بينما زود الاتحاد السوفيتي الدول العربية. ويمكن اعتبار هذا النوع من السباق سباق التسلح بالوكالة ولتتضمن شراكة كبيرة بين الدولة الموردة والدولة المستحوذة، ويمكن أن يشمل سباق التسلح أيضاً تعدد الجهات، مثل سباق التسلح بين الهند وباكستان خلال الحرب الباردة، الذي يشمل – بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية – الصين وبريطانيا العظمى، أما نوع السباق، فقد لا يكون لدى الدول الموردة أهداف في الفوز لأحد الأطراف بقدر ما يتم خدمتها من خلال الحفاظ على التوازن العسكري بينهما، وهناك حالة أخرى من تعدد الجهات تتضمن سلسلة طويلة من الموردين الذين تكون روابطهم عادة معقدة ومجهولة، ولهذا السبب يظهر هذا النوع من سباق التسلح في البلدان التي تعاني من الصراع الاجتماعي، مثل الكونغو.(Gray,1971:53)

7. **من حيث الأفعال:** تشرح آلية الفعل ورد الفعل منطق أفعال سباق التسلح، التي غالباً ما تكون أعمال تقليد أو توازن أو أعمال مستقلة، حيث تدخل الدول المشاركة في سباق التسلح في سلاسل من الأفعال وردود الفعل المتبادلة المبنية على حسابات عقلانية لحركات الخصم الفعلية أو المحتملة (Gray,1971:54)، ولذلك غالباً ما نجد أنفسنا نحاول التقليد كنوع من التحدي والقدرات المتميزة. إن الاكتشافات والتطورات التقنية التي توصل إليها أحد الطرفين تحفز الطرف الآخر على محاكاة إنجازه ومتابعة خطواته لتحقيق التوازن، لكن في الواقع يمكن أن يكون هناك موازنة بين الأفعال والتقليد في سباقات التسلح التي تركز على سلاح واحد. أما بالنسبة للسباقات التي تنطوي على تعدد السلاح، فإن الخصمين متوازنين بحسب إمكانياتهما الاقتصادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية التي تعطي الأفضلية لأحدهما على الآخر. لذلك،

أحياناً تكون تصرفات الدولة في سباق التسلح مستقلة عن أفعال الخصم، على الرغم من أن كليهما يسعى لامتلاك القوة وتجاوز الآخر.

8. **من حيث المراحل:** سباقات التسلح تبدأ من جانب أو آخر أو من أحدهما، وبالتالي فإنها لا تبدأ مباشرة بمظاهر العداء وتصعيد التوتر مع إعلان برامج التسلح زيادات واضحة في الإنفاق العسكري. بدلاً من ذلك، يمكن البدء عندما يدرك أحد الأطراف أن مصالحه مهددة، وأنه يجب عليه الاستعداد لمواجهة محتملة مع الطرف الآخر. في المرحلة الجنينية، غالباً ما يحيط الغموض بمواقف الطرفين وسياساتهما، ولكن بمجرد إدراك التهديد وبدء دورات الفعل ورد الفعل فإننا في طور النمو والتطور. (Gray,1971:55)

9. **من حيث الشكل:** يوصف سلوك سباقات التسلح بأنه معقد، وينتج السلوك البدائي في سباق التسلح عندما يتفاعل أي مشارك بفعل أو رد فعل على حركة خصمه دون التفكير في التأثير المحتمل لحركته على خطوات خصمه المستقبلية. ويحدث سباق التسلح المعقد عندما يدرك جميع المشاركين أنهم في حالة غير صفرية للمعادلة، وأن استراتيجيات وسلوكيات خصومهم في المستقبل مرتبطة أساساً بالاستراتيجيات التي اختاروها في المرحلة الحالية. لا يتم إهمال عملية التغذية العكسية في هذا النمط من سباق التسلح، ولهذا نجد دولاً لا تضع استراتيجياتها بحكمة، نتيجة للضغوط الداخلية أو نتيجة تصور خاطئ، قد لا تتنبأ بالخطوات التالية لخصمها، مما يجعلها عرضة للضعف تجاهه، مما يقوض قدرتها على كسب المعركة في حالة تصاعد الصراع إلى حرب.

10. **من حيث التقييد:** طبيعة السلاح الذي يدور حوله سباق التسلح تحدد سرعة وشدة سباق التسلح، ولهذا يوجد نوعان من سباقات التسلح المقيدة وغير المقيدة. الأمر نفسه يمكن أن يشكل عقبة بسبب تكلفته ومستوى التكنولوجيا الذي يفوق قدرات هذه الدول، مما يقيد أهدافها، حيث يؤكد جراي أن محاولة أي طرف التفوق في هذا النوع من سباق التسلح قد تفشل بسبب التكلفة الباهظة. لذلك، تقل سباقات التسلح بمرور الوقت أو تنخفض شدتها عند الوصول إلى التكلفة.

المحور الثاني: مفهوم ونظريات الأمن العالمي

خصائص الأمن

يحتوي أي موضوع على مجموعة من الخصائص التي ينفرد بها، وهي خصائص متأصلة تساعد في تحديده وتوضيحه بشكل أكبر. ويتسم الأمن بمجموعة من الميزات نذكر منها ما يلي:

أولاً: النسبية: جهد الدولة لتحقيق أمنها يحدث من خلال علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية تتكون من مجموعة من الوحدات السياسية (الدول)، التي تعمل كمنظمات دولية ويمكن أن يكون أمن دولة معينة إقليمياً بطبيعته أو دولياً، وبالتالى يتغير مفهوم الأمن باستمرار وفقاً لشدة التغيير في البيئة الخارجية، وبالتالى يصبح الأمن قضية نسبية. إن أمن دولة واحدة ليس أمن دول أخرى، ما يعني أن الدولة يمكن أن تحقق أمنها في منطقة معينة، لكنها نادراً ما تحقق أمنها في جميع المجالات إلى مستوى عالٍ للغاية، مما يجعل الأمن مسألة نسبية.

ثانياً: الانعكاسية : هي أن الدولة تسعى من خلال تحقيق أمنها إلى تحقيق هدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديداً لوجودها المادي، أي أن الدولة تدافع عن أراضيها وأفرادها، وهو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة، أي عندما توفر الدولة أمنها وأمن مواطنيها، فإنها تعكس بذلك استمرارية قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حال زوال الدولة ستختفي أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفيتي، لأن استمراريته في الدفاع يعنى بقاءه، وفي نفس الوقت استمرار أيديولوجيته الاشتراكية الشيوعية، ومع اختفائه كادت أفكاره تختفي، هذا ما تعنيه خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثالثاً: الديناميكية: الأمن مفهوم مرن، وظاهرة ديناميكية قابلة للتطور تتميز بالتغيير السريع والدائم، مما يفترض التكيف الإيجابي معها، فالأمن ليس مفهوماً ثابتاً أو واقعاً ثابتاً يبعدها عن خاصية المماطلة والكبح، الأمن ظاهرة تتغير وتتماشى مع التطورات الدولية. في الماضي، كان مرتبطاً بالدولة عندما رأت الدول أن مصدر تهديدها عدو خارجي واضح ومحدد، ولكن بعد الحرب الباردة، ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغيير مفهوم الأمن ليصبح أمناً بشرياً، مواكبة للمتغيرات الدولية وتكييفها مع المتطلبات المتغيرة للفرد الذي يدعي تحقيق أمنه في مختلف المجالات، ولا يزال الأمن مرتبطاً بهذه التحولات التي تبعده تماماً عن الركود، أي في حركة دائمة ومستمرة.

متطلبات تحقيق الأمن الدولي

يتطلب تحقيق الأمن الدولي آليات عمل جماعي تشمل نظامى توازن القوى والأمن الجماعي:

أولاً: نظام توازن القوى: ظهر نظام ميزان القوى بعد اتفاقية ويستفاليا عام 1648، وتستند فكرته الأساسية إلى حقيقة أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتباين الدول أيضاً في القوى النسبية كالاختلاف في مصالحها الوطنية، ويسعى كل منهما إلى تعظيم أرباحه على حساب الآخر، خاصة إذا اكتسبت دولة ميزة ساحقة في قواها وقدراتها، فإنها ستهدد بقية الدول. فنظام ميزان القوى هو النظام الذي يؤدي إلى توزيع السلطة بين عدة دول بطريقة عادلة نسبياً، بحيث لا تملك دولة القدرة على فرض هيمنتها على دول أخرى (الرازي ،1925: 13) ويتحقق توازن القوى في حالتين:

1. الحفاظ على السلم الدولي من خلال الاجتماع على محاور مواجهة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع والحفاظ على الوضع الراهن.
2. إنشاء محاور قوة متكافئة للدول ذات الأهداف المختلفة، لمنع أي تمزق في ميزان القوى القائم.

ثانياً: نظام الأمن الجماعي: برز نظام الأمن الجماعي كاستجابة للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وتم تنفيذه أولاً في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار الأمم المتحدة لمنع واحتواء الحروب، ولا يعني انتهاء الخلافات والتناقضات القائمة لمصلحة الدول، بل إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه "التزام جميع الدول بالمشاركة بقواتها ضد الدولة المعتدية بمجرد تحديد هذا العدوان من خلال إجراءات خاصة لها". يقتصر هذا التعريف على دور الدول في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كما تم تعريفه على أنه "النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسئولية حماية كل عضو من أعضائها (سليم،1988: 65)، هذا التعريف أكثر اكتمالاً، لأنه يركز على دور الدول والمنظمات، العضوية الدولية، وهي متاحة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، مما يميز الأمن الجماعي للتحالف (المجذوب، 2002: 63).

الجدول رقم (1): نقاط الاختلاف بين نظامى الأمن الجماعي وتوازن القوى

نظام الأمن الجماعي	نظام توازن القوى
العلاقات الدولية ذات طابع تعاوني.	العلاقات الدولية ذات طابع صراعي.
التركيز على عالمية الأحلاف.	التركيز على الأحلاف التنافسية.
الحلف الدولي يكون ضد طرف معتد داخل النظام نفسه.	التحالف موجه ضد دول أو المجتمعات الخارجية غير المنضمة إليه.
التركيز على انسجام المصالح.	صراع المصالح.
مركزية التشغيل والتوجيه إلى مركزية سلطة التنظيم الدولي.	الاستقلال النسبي للدول المكونة للنظام ومرونة الأحلاف.

المصدر: محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 65، 2002م.

الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن العالمي

النظريات العقلانية

تنظر النظريات العقلانية (التفسيرية والتأسيسية) إلى العالم على أنه شيء خارج نظرياتنا عنه، وتهتم بكشف الأنماط العادية للسلوك البشري. لذلك، يشرحون العالم الاجتماعي كما يشرح العالم الطبيعي العالم المادي. وتجد سندها المعرفي في المذهب الوضعي، الذي يمكن تعريفه بأنه "وجهة نظر تحدد كيفية إنشاء المعرفة (بسيم،1993: 478)". هنا، يعتقد المنظرون المؤسسون أنه يمكن الحكم على أي ادعاء بالحقيقة على أنه صواب أو خطأ، وبالتالى يمكن الحكم على إمكانية تفسير لعالم ثابت يمكن معرفته، كما يفعل جون ميرشايمر، حيث تقع كل من النظريتين الواقعية والليبرالية في إطار النظرية العقلانية (العنان، 1997: 87).

أولاً: النظريات الواقعية والأمن الدولي

تفترض الواقعية الجديدة أن الحرب سمة تاريخية دائمة للسياسة العالمية، حيث تواجه البلدان معضلة أمنية لا يمكن حلها. وكان جون هارتز أول من أوضح هذه الفكرة، حيث قال: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات (بسيم،1984: 488)، مما أدي إلى زيادة التهديدات للبلدان الأخرى، حيث يفسر كل طرف إجراءاته

على أنها تدابير مضادة، ويفسر الإجراءات التي يتخذها الآخرون على أنها خطر محتمل "(حسن،2005: 2) لذلك، فإن التعاون على الاعتماد على الذات أمر صعب، لأنه يتعارض مع الشكوك حول الاستعدادات العسكرية لدول أخرى. هل هذا مجرد دفاع عن النفس؟ أم أنها جزء من خطط العدو؟ هذا يخلق حالة من عدم الثقة المتبادلة، التي بدورها تؤدي إلى زوبعة من الإجراءات والتدابير المضادة، وتزيد بشكل كبير من مخاوف الطرفين (ناصيف،1985: 24). يعتقد أن "الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى شعور أكبر بغيابهم، مما يجعل احتمال الحرب ممكناً دائماً"، حتى لو كان هناك اعتقاد بأن دولة ما لديها نية حسنة، فلا يزال هناك شعور بأن تلك النية يمكن أن تتغير. ويعتقد باترفيلد أن "كل من يتغاضى عن حسن النية يفتح الباب على مصراعيه ليقع ضحية للاستغلال الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة" (بيليس،1998: 263).

يعتقد المنظرون الواقعيون أن طبيعة الأمن الدولي لم تتغير كثيراً بعد الحرب الباردة، ويزعمون أننا ما زلنا نعيش في عالم يتسم بعدم الثقة والمنافسة الأمنية رغم وجود تعاون قائم بين الدول، والدليل هو حربي الخليج الثانية والثالثة، وكذا الحروب التي تلت تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي، ويمكن إرجاع سبب هذه الصعوبة في تحقيق التعاون إلى عاملين أساسيين هما:

- **الغش:** لا ينكر ستيفن والت وجون ميرشايمر وجود تعاون بين الدول، مدركين أن هناك فرصاً أكبر للتعاون مما كانت عليه في الماضي. وفي الوقت نفسه، يقولان إن هذا التعاون محدود، لأن الدول كانت وما زالت خائفة، فالآثار الرئيسية لطبيعة التقنيات العسكرية الحديثة من شأنها أن تخلق خللاً غير مسبوق في ميزان القوى بين الدول، فالدولة إذاً مدركة لمسئولية القيام بأعباء أمنها الوطني: هذا هو السبب في مطالبة القوى النووية بالاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية على الرغم من الاتفاقات التي أبرمتها في أوائل التسعينيات لتقليل الأسلحة الاستراتيجية أو تمديد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وتطوير العديد من برامج الأسلحة غير المعلنة في معظم البلدان.
- **المكاسب النسبية:** يعتقد العديد من الواقعيين الجدد أن اهتمام الدول بالمكاسب النسبية على حساب المكاسب المطلقة يعوق عملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنتمية لمنظومة تعاونية واحدة. لذا، فإن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف، ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة، وهو ما يعقد عملية التعاون. (Giesen,1992:27)

ثانياً: النظرية الليبرالية والأمن الدولي

يختلف الليبراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، كما يختلفون أيضاً حول كيفية إقامته، فهل يكون من خلال الحكومة العالمية أم الأمن الجماعي أم التجارة العالمية؟ كما أنهم يختلفون حول كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول أو الحضارات غير الليبرالية. فهل هذا تسامح أم الفتح والارتداد؟

يُنظر إلى أطروحة السلام الديمقراطي على أنها تطور إضافي لمشروع كانط [6] للسلام الدائم، ونجد بروس راست [7] ومايكل دويل [8] من بين أبرز الرواد، الذين اعتقدوا أن الدول الليبرالية خلقت سلامًا منفصلًا عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها بعضا، كما يؤكد أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد فى سيادة منطق القوة (Kant,1991:95) هذه هي الحجة التي استند إليها بيل كلينتون في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1994 لتبرير سياسة نشر الديمقراطية حول العالم، ودعم تحول أوروبا الشرقية إلى الليبرالية وإعدادها لعضوية الاتحاد الأوروبي. فبحسب أفكار السلام الديمقراطي، فإن الحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشكلات عن طريق الوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق، وكذلك القيود المؤسسية الشائعة دون التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة (المجذوب،2002: 152).

يعتقد دويل أن "إحدى مزايا الديمقراطية هي أن النزاعات يتم التعامل معها قبل وقت طويل من تحولها إلى نزاعات عامة". ويجادل فرانسيس فوكوياما بأن الأيديولوجية الليبرالية قد هزمت الأيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية. كما أنها تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للبشرية، وهي "الصورة النهائية لنظام الحكم البشري"، أي نهاية التاريخ، ويعتقد فوكوياما أن اندلاع الحرب بين الديمقراطيات الليبرالية احتمال ضئيل، لأنه يؤسس تفسيره لهذه

---

[6] كانط أو إيمانويل كانط (بالألمانية: Immanuel Kant) فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر (1724 - 1804). عاش حياته كلها في مدينة كونيغسبرغ في مملكة بروسيا. كان آخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة. وأحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية. كان إيمانويل كانط آخر فلاسفة عصر التنوير الذي بدأ بالمفكرين البريطانيين جون لوك، وجورج بيركلي، وديفيد هيوم.

[7] Bruce Russett, Research Professor of International Relations and Political Science at Yale. Ph. D. Yale University, 1961.

[8] ميخائيل دبليو. دويل (بالإنجليزية: Michael W. Doyle) هو عالم سياسة أمريكي، ولد عام 1948.

الفرضية على تقسيم أفلاطون للعقل البشري في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاث قوى: الشهوة، والعقل، والقوة (الهمة والشجاعة أو ما يسميه" الثيموس") (فوكوياما،1993: 12–13).

تتمثل سلبيات هذا المذهب في النقاط التالية: (بيليس،1977: 340)

1. التدخلات الأمنية القائمة على التهديدات الإرهابية وأيضاً التدخل لأغراض إنسانية غالبًا ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى والنتائج السيئة في إعادة إعمار الدولة.
2. هناك تناقض كبير بين الدعوة إلى احتلال الآخر المختلف والمتخلف اقتصادياً من جهة، وادعاء نشر الديمقراطية والليبرالية والحريات والتعددية وحقوق الإنسان من جهة أخرى، فتعزيز الحكم الصالح يصطدم بمبدأي السيادة وتقرير المصير.
3. سياسة الاشتراطية كثيراً ما أحدثت نتائج عكسية على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهي محل رفض العديد من الدول، ومنها دول جنوب شرق آسيا.
4. إلحاق الهزيمة بالأيديولوجية الشيوعية الستالينية لا يعني أن الليبرالية انتصرت على باقي الأيديولوجيات، فهناك الديمقراطية الاجتماعية في شمال أوروبا وأشكال أخرى في المذهب الدستوري غير الليبرالى في آسيا.

المثالية الجديدة والأمن الدولي تعتمد المثالية الجديدة على المبادئ الأساسية كالالتزام بالأشكال الديمقراطية للحكومات، والتأكيد على أن الترابط يولد السلام. حالة السلام والعدالة هما نتاج تصميم مقصود. يجب أن تتم الإصلاحات على المستوى الدولي، حيث يجب أن تكون المؤسسات الدولية والبلدان ديمقراطية، بالإضافة إلى ضرورة إدخال الحركات الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي في هياكل صنع القرار ونشر الديمقراطية على مستوى القواعد الأساسية أو ما يسميه ريتشارد فولك [9] العولمة من أسفل.

يلاحظ أنصار المثالية الجديدة أن بعض الدول شهدت انتقالا إلى الديمقراطية من دون أن يتحول مجتمعها إلى نظام ديمقراطي. فحتى مع إقرار وتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان، فإنها تحتفظ بتركة النظام الويستفالى إلى حد بعيد بسبب التسلسل الهرمي وعدم المساواة السياسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبسبب حق النقض وتهميش دور الفاعلين الدوليين من غير الدول في

[9] ريتشارد أ. فلك (بالإنجليزية: Richard Anderson Falk) هو ناشط سلام، وناشط حقوق الإنسان، وأستاذ جامعي أمريكي، ولد في 13 نوفمبر 1930 في نيويورك بالولايات المتحدة.

السياسة العالمية.

يقدم ديفيد هيلد [10] نموذجاً عالميًا للديمقراطية يكون بديلاً لنظام ويستفاليا، يرتكز على:

1. إنشاء البرلمانات الإقليمية وتوسيع صلاحيات الهيئات الإقليمية القائمة مثل الاتحاد الأوروبي.
2. إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان للإشراف على معاهدات حقوق الإنسان.
3. إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان ديمقراطي يخضع للمساءلة.

المحور الثالث: مؤشرات ودلائل سباق التسلح الجديد

أدى تغيير أنظمة الأسلحة والدور المتزايد لأهمية أسلحة الدمار الشامل إلى تغييرات في أنظمة الأمن الدولية، مما دفع بعض الدول إلى التخطيط لحروب وقائية لتحسين ترسانتها من الأسلحة التقليدية أو الحد من أسلحتها. ونتيجة لذلك، عززت ترسانتها من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، ما يعني أنها دخلت في نوع من سباق التسلح لتحقيق التفوق على القوات المتنافسة. في هذه الحالة، زادت التهديدات باستخدام القوة وزادت الدول المنتجة للأسلحة من كميات الإنتاج، حيث أنواع جديدة من أسلحة الدمار. تم اختبار هذه الأسلحة الحديثة في مناطق من العالم، حتى بعد نهاية الحرب الباردة، واستمر سباق التسلح على الرغم من الدعوات العالمية لحماية السلام والأمن الدوليين. ومن وجهة نظري، يمكن تلخيص أسباب سباق التسلح الدولي عامة على النحو التالى:

1. غالباً ما تتنافس القوى العظمى مع بعضها بعضا عن طريق تقليد بعضها بعضاً بإدخال أسلحة جديدة في ترساناتها.
2. تريد الدول امتلاك أسلحة متقدمة، لأنها تخشى ألا تنتقم حليفتها القوة العظمى في حالة تعرضها لهجوم من قوة عظمى أخرى.
3. الدولة التي تجد نفسها من دون حلفاء يملكون أسلحة متقدمة، فمن الطبيعي أن ترغب في اقتنائها.
4. خوف الدولة من قوة أعدائها التقليديين راهنا وفي المستقبل.
5. يمكن أن تكون الأسلحة النووية مرغوبة، لأنها تمثل خياراً أقل تكلفة من مجال التسلح التقليدي للدول التي لديها جيوش ضخمة.

[10] ديفيد هيلد (بالإنجليزي: David Held) كان عالم اجتماع وعالم سياسة من المملكة المتحدة.

6. السعي للسيطرة على العالم واستغلال الثروة.
7. العمل على ضمان الأمن القومي للدولة.
8. التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة.
9. عدم قدرة المنظمات الدولية على وقف أو ضبط التسلح.

سباق التسلح الجديد

مما لا شك فيه أن هناك إمكانات ومقومات فريدة، عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانيات بشرية مدربة ومتطورة، مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، بالإضافة إلى إمكانات إعلامية واسعة ومؤثرة، اجتمعت لدى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل استثنائي، ما أسهم بشكل جلي في تثبيت حضورها الدولي الوازن والفاعل واستفرادها بتدبير الشئون الدولية في تجلياتها المختلفة وضمن هذا السياق. وباستحضار العامل العسكري، تخصص هذه الدولة ميزانية سنوية كبيرة لاستثمارها في هذا المجال، وقد استطاعت بذلك أن تراكم ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً، بدءاً بالأسلحة التقليدية، ثم النووية، وصولاً إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة، ما أهلها لتكون أكبر قوة عسكرية في العالم. ومعلوم أن أهمية العنصر العسكري، كمقوم للزعامة وبسط الهيمنة، لا يتأتى عبر امتلاك هذه الإمكانيات فحسب، وإنما من خلال القدرة على توظيف هذه القدرات العسكرية في إدارة قضايا وأزمات دولية وإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر (عبر سياسة الردع) خدمة للمصالح الوطنية و«القومية»، وهو ما تنفرد به الولايات المتحدة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي استطاعت الولايات المتحدة، خلال العقدين السابقين، والعقد الحالى، الانفراد كقوة عظمى وحيدة في العالم. ومن أجل المحافظة على هذا الانفراد على المدى البعيد سعى العقل الإستراتيجي الأمريكي، إدراكا منه بأن القوة التي تمتلكها أمريكا غير كافية للدخول إلى فضاءات جيوبوليتيكية لا تزال مملوءة بقوة إقليمية كبرى تسعى لتطوير قدراتها بالشكل الذي يحد من الطموح الأمريكي في السيطرة المطلقة على العالم. فقد حقق نضال روسيا من أجل العودة إلى الساحة العالمية، كقوة عظمى كما كانت في الحقبة السوفيتية، نجاحاً تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين. فروسيا استطاعت الخروج من حالة الفوضى التي تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، وهي تمتلك من القدرات والإمكانات الطبيعية والعلمية والاقتصادية والعسكرية التقليدية والنووية الكثير بالشكل الذي يمنحها إمكانية الدخول في تقاطع مع الإرادة الأمريكية للحد من

طموحها والمحافظة على مناطق نفوذها في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث المناطق الغنية بالنفط والغاز والموارد الطبيعية.

ظهرت الصين على الساحة الدولية كقوة عالمية لها قدراتها العسكرية وتمتلك الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم، حيث لم تقتصر الريادة الصينية على الحد من لعبة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى منع الصين من أن تصبح قوة عالمية، بل أثبتت أنها قادرة، من خلال التنمية، على إصلاح الأضرار التي سببتها واشنطن في سعيها إلى الهيمنة، ومن هنا تأتي المعجزة الصينية، وهي الجمع بين نوعين من الاستبداد – الماركسية في السياسة والليبرالية في الاقتصاد، وكذلك امتلاك كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية للسلاح النووي، وسعي إيران وغيرها من الدول التي تتقاطع مع الولايات المتحدة أيديولوجياً وسياسياً نحو امتلاك السلاح النووي، بالإضافة إلى انتشار موجة العداء ضد أمريكا في العالم، كل هذا وغيره عزز إدراكها الأمريكي بضرورة امتلاك قدرات أكبر تمنحها تفوقاً على خصومها بالشكل الذي يمكنها من تنفيذ سياستها على الصعيد العالمي (صخري،2017: 157).

أصبحت المصالح هي التي تميّز العلاقات الدولية في القرن الحالى بعد أن غابت الأيديولوجيا بكل ما تحمل من مبادئ وأفكار دينية وأخلاقية. وهناك صراعٌ محتدم بين القوى الكبرى في سبيل الوصول إلى منابع الطاقة ومصادر المواد الأوّلية، وكذلك تأمين وصول المواد الخام والأوّلية إلى الدول الصناعية، التي أصبحت الصين أحد أبرز أركانها الأساسية. وما نشهده حاليا من نقاط ساخنة في منطقتنا وفي أكثر من نقطة من العالم، يحتدم فيها الصراع بين القوى المتناحرة، ومن خلفها القوى الكبرى الطامحة دائمًا للوصول إلى مواقع النفوذ والسيطرة، حيث إن كل ما نشهده من نزاعات مسلّحة، وإن كان يظهر أنه يخفي بعداً أيديولوجياً أو عقائدياً في بعض مراميه وأهدافه، غير أنه يُخفي في ثناياه بُعداً اقتصادياً مضمراً، يشكل فيه النفط والمواد الخام والسيطرة على المناطق الاستراتيجية والممرات المائية الاستراتيجية، وطرق الإمداد الحيوية أحد أبرز أهدافها غير المعلنة.

كان للرد الصيني على الخناق الأمريكي دلالات كبرى حملها منتدى "الحزام والطريق" في نسخته الثانية تحت عنوان "تعاون الحزام والطريق، وتشكيل مستقبل مشترك أكثر إشراقاً"، أبرزها حجم المشاركة الواسع الذي وصل إلى 37 دولة، ومضامين متناسقة للرؤى الاقتصادية للدول الكبرى المشاركة، لاسيما الصين وروسيا، بالإضافة إلى ضخامة المشروع الصيني المتنامي لإحياء طريق

الحرير القديم باتجاه الغرب. وينقسم مشروع طريق الحرير إلى "طريق بري" وطريق الحرير البحري للقرن 21. ويتضمن استثمارات بقيمة 5 تريليونات دولار (إسكندر،2019: 105). ويبدو أن تبادل المواقع بين النظام الأمريكي الحر والشيوعية الصينية في طبيعة مطالبهما الاقتصادية من النظام الاقتصادي الدولي، يعود إلى أسباب ترتبط بالقفزات التجارية الكبرى التي حققتها الصين من خلال إدارتها المنظمة والناجحة للكتلة البشرية الهائلة التي تمتلكها، وفشل النموذج الأمريكي في إدارة النظام الاقتصادي الدولي بالصورة التي كان يتوقعها.

سارعت الولايات المتحدة إلى إعلان حرب هجين ضد الصين، عقب إعلان الرئيس الصيني شي جين بينج لمبادرات طريق الحرير الجديد بهدف قطع الطرق التجارية من خلال تأجيج النزاعات الإقليمية بين الصين والدول المجاورة لها. ولهذا الغرض، تسعى الولايات المتحدة إلى إبرام ميثاقها الأمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادى مع الحكومات الحالية في اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، وتشارك أيضاً رابطة دول جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا. ويتعلق التوتر الحالى بين واشنطن وبكين، بكيفية استخدام الأولى لهذه الدول ضد الثانية فتعمل الولايات المتحدة في الواقع على إنشاء مشروع في آسيا يشبه حلف شمال الأطلسي ضد الصين. ولا يعني هذا أن المبادرة ضد الصين ستحقق أي نجاح، لأنها ستجلب الدمار والحرب للعالم. ومن جهة أخرى، يتعين على الصين تقديم تنمية وتكامل إقليمي يهدف إلى حل مختلف النزاعات. يضاف إلى ذلك أن روسيا انضمت إلى الصين وتعتزم تحويل شعار "المستقبل في آسيا" إلى واقع على الأرض.

أدركت قيادتا البلدين، روسيا والصين، أن السبيل الوحيد لهزيمة العالم الأحادي القطب، يكون من خلال تشكيل مؤسسات عالم جديد متعدد الأقطاب، عن طريق تحويل مراكز السلطة. وتستحدث في الواقع الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين نظاماً عالمياً جديداً يقوم على السلام والتنمية. وأشارت الشراكة الشاملة بين موسكو وبكين إلى أن كلا الجانبين مستعد للدفاع عن العالم ضد هذه اللعبة التي ترعاها الولايات المتحدة. ولا تشكل هاتان القوتان العظميان في العالم المتعدد الأقطاب فقط آلية أمنية مشتركة للأمن العالمي متعدد الأقطاب، بل تستعدان أيضاً للوقوف في وجه العدو المشترك من البحر الأسود إلى بحر الصين الجنوبي وتحاول واشنطن لهذا السبب منع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية، من خلال تطويق روسيا بحلف الناتو، واحتواء الصين بمشروعات آسيوية مشابهة لحلف الناتو.

ساهمت التطورات العنيفة التي تشهدها العديد من البقاع الساخنة بالعالم في عودة "القوة الصلبة" لواجهة المشهد من جديد، وما تبع ذلك من زيادة في معدلات تسليح الدول في مختلف المناطق. ففي أوروبا، نجد الأزمة الروسية – الأوكرانية تُلقي بتداعياتها وتوتراتها على المجتمع الأوروبي، والخلافات المستدامة في إقليم آسيا والمحيط الهادي لا تنتهِ وكل يوم في تطور جديد. أما القارة الأفريقية فتتعرض لأخطار متعددة، يأتي في مقدمتها إرهاب جماعة "بوكو حرام". وفي ذات الاتجاه، تدخل منطقة الشرق الأوسط في حالة من التمزّق نتيجة لتصاعد العديد من التهديدات في غالبية دول الإقليم؛ سواء تنامي خطر تنظيم "داعش"، أو تهديد الحوثيين في اليمن، ناهيك عن الأوضاع الداخلية المضطربة وغير المنضبطة من بعض الأنظمة في الإقليم. كل ذلك ساعد في تزايد معدلات انتقال الأسلحة على مستوى العالم بين الدول المُصدِّرة والأخرى المستورِدة.

مؤشرات سباق التسليح بين القوى الكبرى

ثمة أربعة مؤشرات رئيسية تتعلق بمظاهر التسلح لدى الولايات المتحدة والصين، تُفصح جليًا عن طبيعة المنافسة العالمية بينهما، فيما يشير المؤشر الخامس إلى مواصلة روسيا بناءَ قدراتها العسكرية، كونها رقمًا صعبًا في سباقات التسلح. ويمكن طرح تلك المؤشرات على النحو الآتي (عليبة،2020: 161).

النفقات العسكرية الأمريكية الهائلة: إذ اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على زيادة الإنفاق الدفاعي لتأكيد استمرار تفوقها كقوة عسكرية عالمية. فوفقًا لتقارير البنتاجون، ومعهد استكهولم الدولي للسام، لا تزال الولايات المتحدة تملك أعلى مستوى، سواء لميزانية تسلح أو إنفاق دفاعي عالمي؛ إذ يُعادل الإنفاق العسكري الأمريكي حجم الإنفاق الدفاعي للدول الثماني التي تلي الولايات المتحدة في قائمة الإنفاق الدفاعي بمعدل نمو 4.6% منذ عام 2010. وقد بلغ حجم ذلك الإنفاق 649 مليار دولار عام 2018، كما سيرتفع إلى 738 مليار دولار عام 2020، وذلك بزيادة قدرها 3% مقارنة بعام 2019. وهذه الزيادة الإضافية ستجعل حجم الإنفاق الدفاعي الأمريكي يعادل 15 دولة تلي أمريكا في الترتيب العالمي. في المقابل، فإن الإنفاق الدفاعي الصيني يسير وفق معدل نمو سنوي متصاعد بنسبة 5.0% وبإجمالى 250 مليار دولار. ويظل معدل النمو الصيني هو الأعلى في الإنفاق على مدار الأعوام ال 24 الماضية تقريبًا، لكن مع ذلك تظل محصلة النمو أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية.

جدول رقم (2) يوضح الإنفاق العسكري للدول الثلاث، بملايين الدولارات

السنة / الدولة	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	الاجمالى
2008	656756.0	78840.8	56183.8	791780.6
2009	705917.0	96601.7	51532.1	854050.8
2010	738005.0	105522.6	58720.2	902247.8
2011	752288.0	125286.4	70237.5	947811.9
2012	725205.0	145127.6	81469.4	951802
2013	679229.0	164070.5	88352.9	931652.4
2014	647789.0	182109.3	84696.5	914594.8
2015	633829.6	196538.8	66421.8	896790.2
2016	639856.4	198538.4	69245.3	907640.1
2017	646752.9	210443.0	66913.0	924108.9
2018	682491.4	232530.6	61609.2	976631.2
2019	734344.1	240332.6	65201.3	1039878
2020	778232.2	252304.2	61712.5	1092248.9
الاجمالى	9020696	2228247	882295.5	12131238

إعداد الباحث ومصدر البيانات هو معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، الكتاب السنوى 2021.

أنشطة عسكرة الفضاء: تمت الموافقة على قانون القوة الفضائية العسكرية الأمريكية في موازنة الولايات المتحدة لعام 2020. وتمثل تلك القوة ساحلا منفصلا ومتخصصًا، ليكون تشكيلها من ستة أفرع وسيضم السلاح الجديد عند تكوينه في المرحلة الأولى 16 ألفًا من العسكريين والمدنيين المتخصصين والموزعين في الأسلحة الأخرى. في المقابل، اعترضت الصين على هذا الاتجاه الجديد، معتبرة أن تسليح الفضاء يخالف الاتجاه الدولي بأنه فضاء يملكه الجميع لا دولة بعينها، وأن ثمة حاجة إلى التفاوض بشأن بلورة أدوات قانونية دولية من أجل تجنب تسليح الفضاء الخارجي أو إطلاق «سباق للتسلح». في المقابل، تَعتبر الولايات المتحدة أن الصين وروسيا تخوضان بالفعل حرب فضاء منذ سنوات تستهدفها بشكل مباشر.

تنافس أمريكي – صيني–روسى على مبيعات السلاح: بفعل زيادة الطلب على السلاح، مع استمرار الصراعات والحروب في العديد من دول العالم، تُشير التقديرات الدولية إلى أن هناك تناميًا

في حجم مبيعات الصين مقابل مبيعات الولايات المتحدة. فوفقًا للتقرير السنوي للبنتاجون عام 2019، فإن حجم مبيعات الصين في الشرق الأوسط بلغ نحو 10 مليارات دولار في الفترة بين عامي2013–2017، إذ تعد هذه المنطقة أكبر أسواق مبيعات السلاح الصينية. وعلى الرغم من أن الفجوة لا تزال كبيرة مقارنة بصفقات السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط؛ إلا أن هناك تقديرات أمريكية تكشف عن مخاوف من استمرار تنامي المبيعات الصينية، التي قد تتعزز أكثر في ظل مبادرة «الحزام والطريق (BRI)» التي ستُسهل على الصين حركة السلاح إلى المنطقة. أضف إلى ذلك، التقدم الصيني في الصناعات العسكرية، فمثلا أبرمت السعودية مع الصين صفقة خاصة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية المتقدمة، كما أن هناك مشاورات صينية أخرى مع دول في المنطقة أبدت رغبتها في الحصول على تسلح نوعي وضخم من الصين، لاسيما في مجال التسلح البحري.

شكل رقم (1) يوضح السيطرة الأمريكية على سوق السلاح العالمي

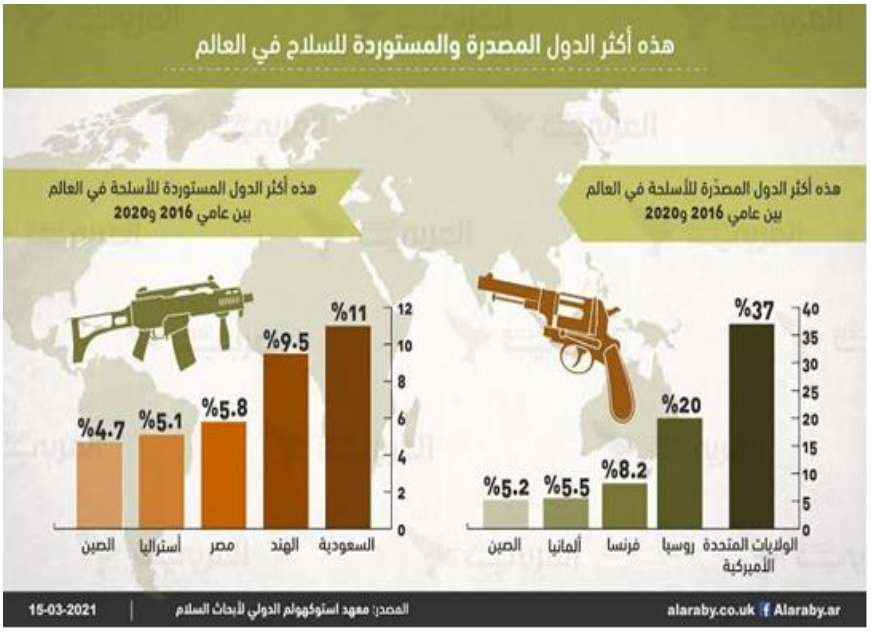

مصدر البيانات هو معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، الكتاب السنوى 2021م.

تصاعد سباق التسلح الصاروخي بين القوى الكبرى : سباق التسلح الصاروخي هو النمط الأبرز في سباقات التسلح القادمة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، إذ حذرت بكين من أن واشنطن هي التي ستُطلق هذا السباق، عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي «مارك إسبر» أن واشنطن باتجاه نشر منظومات صواريخ في آسيا في أغسطس 2019، مشيرًا إلى أن ذلك قد يستغرق ما بين عام

وعام ونصف العام، وهو ما ردّ عليه «فو كونج» مسئول الحد من التسلح الصيني بأن بكين: لن تقف مكتوفة الأيدي حيال هذا الإجراء، وستضطر إلى اتخاذ تدابير مضادة إذا نشرت الولايات المتحدة صواريخ أرضية متوسطة المدى في هذا الجزء من العالم.

لكنّ هذا النوع من السباق لا يتوقف على الطرفين فقط، حيث تضاعفت تلك المخاوف بين الصين وروسيا والولايات المتحدة بعد انهيار معاهدة (INF)، إذ اعتبرت بكين أن انسحاب واشنطن من المعاهدة مع روسيا ذريعة تستهدف الصين. في المقابل، اعتبر الجنرال «روبرت ب. آشلي جونيور» مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية، أن الصين من المحتمل أن تقوم بتنويع و«مضاعفة حجم مخزونها النووي» على الأقل خلال العقد القادم، وقال إن مخزون روسيا النووي «من المرجح أن ينمو بشكل كبير». ووفقًا لتقديرات أمريكية، تحتفظ الولايات المتحدة بنحو 1750 رأسًا حربية مقابل 1600 رأس لروسيا، وللصين نحو 290 رأسًا حربية. وتقول إدارة «ترامب» إنها تواصل جهودها في هذا الصدد منذ عام 2018 لتحسين الترسانة الأمريكية، بما فيها الأسلحة النووية التكتيكية. أيضًا، شدّد وزير الدفاع الروسي «سيرجي شويجو» على ضرورة متابعة نشر الصواريخ المتوسطة المدى الأمريكية ضمن استراتيجيات الدفاع الروسية لعام 2020 في إطار ما اسماه «تحليل مخاطر الحرب المحتملة» و«وضع إجراءات تطوير القوات المسلحة». ومن المرجّح أن تظل تلك المخاوف قائمة حتى فبراير 2021، عندما يتقرر الموقف الخاص من معاهدة (ستارت) الجديدة. لكن دون دخول الصين في مفاوضات مع الولايات المتحدة وروسيا، فسوف تتضاعف تلك المخاوف، لاسيما أن التقديرات المتبادلة بين بكين وواشنطن تشير إلى أن هناك مخاوف من تحول هذا التنافس إلى أزمة عسكرية في بحر الصين الجنوبي.

مواصلةُ روسيا بناءَ قدراتها العسكرية: فبينما تعتبر التقديرات الأمريكية ذلك المسعى الروسي يدخل في نطاق سباقات التسلح؛ فإن آخرين يرون أنه دون المستوى المطلوب، لاسيما أن أغلبه إعادة إنتاج لأسلحة حقبة الحرب الباردة، وبالتالى لا يشكل أزمة، بل إن بعضه لا يزال يشهد بعض العيوب فى أثناء التجارب. حيال هذا الجدل، فإن أبرز التجارب المعلن عنها من الجانب الروسي، خلال عام 2020، تمثلت في الطوربيد «VA-111Shkval Squall» الذي تمت مضاعفة قوته 6 مرات، لكن تظل هناك عيوب في الإنتاج، أهمها إمكانية كشفه، وبالتالى الاستعداد للتعامل معه. كما سيدخل الخدمةَ في البحرية الروسية أولُ غواصة نووية استراتيجية «الأمير فلاديمير» من طراز

«بوراي –أ»، وقد أجريت عليها التجارب الممكنة.

المحور الرابع: انعكاسات سباق التسلح بين القوى الكبرى على مستقبل الأمن العالمي

إن التغيرات الهيكلية والقيمية وما تلاها من تحولات وتغيرات في البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ساهمت في رسم مجتمع كوني يتميز بالتعقيد والترابط والغموض، وتختلف فيه حدة التهديدات الأمنية بين الزيادة والنقصان من منطقة إلى أخرى، علاوة على تغير نظم التسلح، وتعاظم دور أسلحة الدمار الشامل، مما أنتج تغيرات في نظم الأمن الدولية، ودفع بعض الدول إلى التخطيط لشن حروب وقائية بغية تعزيز ترسانتها من الأسلحة التقليدية أو الحد من نتائجها. وعلى ذلك، راحت تعزز ترسانتها من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، أي أنها دخلت نوعا من سباق تسلح لتحقيق تفوق على القوى المنافسة (Maiolo,2018:5،Thomas, Mahnken). في هذه الحالة، كثرت التهديدات باستخدام القوة، وراحت الدول المنتجة للسلاح تزيد من كميات الإنتاج، وتنتج أنواعا جديدة من الأسلحة، أدت إلى استمرار سباق التسلح، مما أثر سلبياً على الأمن العالمي.

يبدو لي الآن أن العالم تجاوز هذه العتبات، خاصة أن سباق التسلح لم يعد مسألة وهمية أو مخبأة خلف الباب، فالقوى الكبرى (أمريكا، وروسيا، والصين) منهمكة في تطوير مختلف أنواع الأسلحة، وعلى رأسها الأسلحة النووية، وكل منها تريد أن تصل إلى درجة تسليح عالية لا تفوقها درجة ولا تسمح بالمنافسة، وبالتأكيد لن تكون باقي القوى غافلة عما يجري من تطوير حربي، وستعمل على رفع سرعتها نحو المنافسة حتى لا تضيع هيبتها بين تزاحم الجيوش، وسينعكس هذا السباق على باقي دول العالم، فتعمل على تطوير قدراتها الحربية اعتماداً – في الغالب – على ما يمكن أن تسمح به القوى العظمى ويلبي مصالحها.

كان الازدهار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي في التسعينيات نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة، حيث كان جزء كبير من الأموال التي تم إنفاقها على سباق التسلح في ذلك الوقت يذهب إلى مشروعات التنمية والبنية التحتية المادية والاجتماعية، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة من حيث الإنفاق على الأسلحة. لكن هذه الحقبة الذهبية لم تدم طويلاً، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، عاد حجم الإنفاق العسكري إلى مستويات الحرب الباردة، ربما أكثر

فالسمة المميزة للتطور العالمي اليوم هي التصعيد المتزايد للإنفاق العسكري، مما يثقل كاهل ميزانيات الدول الكبرى والصغرى ويعيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول. يعتقد العديد من المحللين الاقتصاديين في العالم أن عبء الحرب في العراق وأفغانستان سبب رئيسي للأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي منذ عام 2007، ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية تذكرنا بأزمة "الكساد الكبير" في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي.

سرعت الثورة التكنولوجية، ضمن المجال العسكري، خطوات التغيير في النظام الدولي، فقد تحولت الحرب من الطبيعة الميكانيكية إلى المعلوماتية، فأصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا رئيسياً لرفع القدرات وكفاءة القوات المسلحة، وأصبحت مواجهات النظم ميزة رئيسية للمواجهة في ميادين القتال، وصارت العمليات غير المتماثلة وغير المتصلة واللاخطية أساليب مهمة للعلميات العسكرية، كما أن الدول الفاعلة في النظام الدولي مستمرة في تعديل استراتيجياتها الأمنية والعسكرية لمواكبة تطور الأسلحة والتجهيزات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة، وتبتكر نظريات عسكرية وتسرع في تحويل بنية جيوشها، وما زالت تتسع الفجوة بين التكنولوجيا العسكرية القائمة على المعلومات والميكانيكية أو شبه الميكانيكية، وهو ما يؤدي إلى تفاوت ميزان القوى العسكرية في النظام الدولي أكثر فأكثرو، لكنها تتقلص بشكل كبير بين القوى الكبرى (شيلينج،2010:271).

أنتجت تلك التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والعولمة العسكرية فكرة "تكامل الجيوش" إقليميا ودولياً، وتشكيل شركات عسكرية متعددة الجنسيات تقيم على أراضي دول مشتركة في تحالفات استراتيجية، وتتجلى أحد صور تلك "التكاملية" في الشركات الأمنية الدولية (Florinel, Iftode Danibius,2011:802) كما ترتب على تلك التطورات التكنو – عسكرية تغيير في أنماط علاقات القوة وتفاعلاتها على المستوى الدولي أو الإقليمي، إذ إن تلك العلاقات والتفاعلات ترتبط بمقومات قوة الدول فى النظام الدولي. فالقيم والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، وعناصر قوة كل دولة مقارنة بالأخرى وتطورها التكنولوجي، يتحكم في قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي تمتلك القدرة التكنو – عسكرية يمكنها التأثير في الأحداث والتطورات الرئيسية التي يشهدها العالم بشكل مباشر.

لقد هبت رياح حرب باردة جديدة، مع توالى إعلان الدول الكبرى عن امتلاك أحدث الأسلحة المدمرة، الأمر الذي قد ينذر بحرب مستعرة، تستنزف خزائن تلك البلدان في سباق لا تبدو

له نهاية. فعلى الرغم من الدعوات العالمية لحماية السلم والأمن الدولي، بدا الأمر كأنه صراع لإعادة تعريف خصائص النظام الدولي بين نظام متعدد الأقطاب تطمح إليه روسيا والصين، أو نظام أحادي القطب تسعى واشنطن إلى احتكار الهيمنة على رأسه. فمن جهتها، ترجع موسكو انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى، كما سائر معاهدات الحد من التسلح، إلى قلقها المتنامي من معاودة موسكو مساعيها الحثيثة لمزاحمة واشنطن على قمة النظام الدولي، الذي تسعي واشنطن إلى تكريس قطبيته الأحادية، من خلال التأكيد على التفوق العسكري الساحق للولايات المتحدة في الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية، وتوسيع الانقسام بين موسكو وبكين ومنعهما من التحالف أو تطوير مهاراتهما الاستراتيجية تمهيدًا لبناء نظام دولى جديد.

تحليل بيانات معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام تشير إلى أن أول 100 شركة كبرى في العالم (خارج الصين) واصلت تقدمها في مبيعات الأسلحة، وأن مصنّعي الأسلحة الأمريكيين يواصلون الهيمنة على بقية الشركات الكبرى. في نفس التوقيت أصبحت الصين ثالث أكبر مصدر للسلاح بين عامي 2010و2014، بازدياد بلغت نسبته 143% عن الفترة بين عامى 2005و2009، حيث صدّرت الصين الأسلحة الرئيسية ل (35) دولة بين عامى 2010و2014. كما تضم قائمة المستوردين 18 دولة أفريقية، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في صادرات الأسلحة العالمية في عام 2020 بنسبة 41٪، وجاءت روسيا في المرتبة الثانية بنسبة 14٪، وكانت الصين ثامن أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

جدول رقم (3) يوضح القيمة المالية لصادرات الأسلحة للدول الثلاث

السنة/المورد	الولايات المتحدة	روسيا	الصين
الترتيب العالمي	1	2	**6**
2010	8062	6214	**1137**
2011	8940	8676	**1271**
2012	9056	8180	**1526**
2013	7485	7919	**2067**
2014	9604	5469	**1212**
2015	9937	5922	**1780**
2016	9868	6790	**2410**
2017	12070	6088	**1438**
2018	9895	6753	**1169**

السنة/المورد	الولايات المتحدة	روسيا	الصين
2019	10788	5226	**1472**
2020	9372	3203	**760**
الإجمالي	105077	70440	**16242**

المصدر: الولايات المتحدة الأمريكية: وكالة التعاون الأمني لوزارة الدفاع الأمريكية (DSCA)، والمبيعات العسكرية الخارجية، وبيانات الإنشاءات العسكرية الخارجية، وغيرها من الحقائق التاريخية للتعاون الأمني، <http://www.dsca.mil/resources/dsca-historical> روسيا: الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اقتبس في "بوتين يتفاخر بارتفاع مبيعات الأسلحة الروسية في الخارج"، أسوشيتد برس، 22 مارس 2017.

يواجه العالم الآن سيناريو خطيراً للغاية. فمن ناحية، نشهد نوعاً من سباق التسلح أو المحاولات الأمريكية التي تدفع العالم نحو سباق تسلح جديد، في نفس الوقت الذي نرى فيه الولايات المتحدة الأمريكية تخسر المراكز. ومن ناحية أخرى، نشهد تشكيل قواعد جديدة للعب في العالم (إبراهيم،2018: 99). يتحرك العالم بسرعة نحو مواجهة أكبر، ما لم يتباطأ هذا السباق الذي يهدد العالم بأسره، بحيث أثار العديد من المحللين تساؤلات حول دوافع اندلاع الحرب العالمية، وأسباب فشل المؤسسات والترتيبات الدولية في منع اندلاع المواجهات على نطاق عالمي في هذا السياق، تكشف المراجعة النظرية للحربين العالميتين عدة سياقات تزيد من احتمال حدوث الحرب العالمية، أهمها ما يلي (يونس،2019: 88).

ظهور جهات مارقة: تفترض الواقعية الجديدة أن الاضطراب في النظام الدولي مرتبط بتغيير في توزيع السلطة. وبهذا المعنى، فإن وجود دول قوية غير راضية عن الوضع الراهن للنظام الدولي "وفقاً لأورجانسكي [11]" التي تمتلك إمكانيات مادية، مما يعزز تصورات قيادتها حول إمكانية فرض واقع عالمي جديد مقابل جهد القوى العظمى التقليدية لمنع هذه القوة المتمردة من تغيير ميزان القوى. وبحسب "روبرت غيلبن [12]"، يؤدي هذا إلى اندلاع "حروب الهيمنة" في النظام الدولي، كما لا تقتصر "الجهات المارقة" على الدول، بل تشمل أيضاً القادة السياسيين والنخب القومية المتطرفة

[11] Abramo Fimo Kenneth Organski (12 May 1923 – 6 March 1998) was Professor of Political Science at the University of Michigan, the founder of Power transition theory and a co-founder of Decision Insights.

[12] روبرت غيلبين (بالإنجليزية: Robert Gilpin) هو عالم سياسة واقتصادي وأستاذ جامعي أمريكي، ولد في 2 يوليو 1930، وتوفي في 20 يونيو 2018 في واتربوري بالولايات المتحدة.

التي تسعى إلى استعادة مكانة الدولة، أو استعادة الشرف بعد هزيمة تاريخية، على غرار جهود "هتلر" والنازيين لإنهاء معاهدة فرساي [13] التي تم التصديق عليها عام 1919، واعتبرتها إذلالاً للكرامة بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. وتشمل هذه الفئة أيضاً بعض الجماعات القومية والعرقية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل دور تنظيم "اليد السوداء" العسكرية الصربية في تأجيج الاضطرابات في البلقان، التي بلغت ذروتها بعد اغتيال الصربي "جافريلوبرينسيب"، لولي عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية، الأرشيدوق "فرانز فرديناند" عام 1914.

تنامي "اضطراب التحالفات": تزداد احتمالية اندلاع حروب دولية في حالة وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يسوده التقارب أو القدرات المتشابهة بين القوى الدولية الرئيسية، مما يؤدي إلى تصعيد الطلب على التحالفات بهدف حسم توازن القوى لمصلحتها. على سبيل المثال، أثارت شبكة التحالفات المعقدة والمتغيرة في القارة الأوروبية، خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حالة من التحفيز بين القوى الأوروبية خوفاً من اختلال توازن القوى. وينطبق الشيء نفسه على الحرب العالمية الثانية، التي شهدت مزيداً من الاستقطاب بين التحالفات العسكرية، التي مهدت الطريق لاندلاع الحرب بعد الاحتلال الألماني لبولندا عام 1939. هذا الأمر لا ينفصل عن سباقات التسلح التي تزيد من دافع الدول إلى عسكرة النزاعات الإقليمية واللجوء إلى القوة العسكرية.

اتجاهات التوسع الخارجي: تركز بعض تفسيرات اندلاع الحروب العالمية على الصراعات الاستعمارية بين القوى العظمى واتجاهات التوسع الخارجي، بحسبانها من الأسباب الرئيسية للحروب العالمية. أشار "فلاديمير لينين[14]" في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، الصادر عام 1917، إلى أن الحرب العالمية الأولى ترجع إلى الصراع الاستعماري بين الدول الرأسمالية التي كانت تحت سيطرة الاحتكارات الرئيسية، ورأس المال الصناعي والحاجة المتزايدة لتصدير رأس المال والتوسع دولياً، ما تسبب في مواجهة مصالح القوى العظمى، ثم اندلعت الحرب. أما الحرب العالمية

---

[13] معاهدةُ فرساي (بالإنجليزية: Treaty of Versailles) أو "معاهدةُ السلامِ بينَ الحلفاءِ والقوى المرتبطة وبينَ ألمانيا" بحسبِ الاسمِ الرسمي-، هي المعاهدةُ التي أسدلتِ الستارَ من جانب القانونِ الدوليّ على أحداثِ الحربِ العالميةِ الأولى. وُقِعَ عليها بعدَ مفاوضاتٍ شاقّةٍ وعسيرةٍ استمرَّت ستةَ أشهرٍ هي وقائعُ مؤتمرِ باريسَ للسلامِ (وُقّعتِ الهدنةُ العامةُ مع ألمانيا في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1918). وقَّعَ الحلفاءُ المنتصرونَ في الحربِ اتفاقيَّاتٍ منفصلةً معَ دولِ المركزِ الخاسرةِ، وهي الرايخ الألمانيّ، والإمبراطورية النمساوية-المجرية، والإمبراطورية العثمانية، ومملكةُ بلغاريا.

[14] فلاديمير ألييتش أوليانوف المعروف ب لينين (بالروسية: Владимир Ильич Ульянов) ولد في 22 أبريل عام 1870 وتوفي في 21 يناير عام 1924. كان ثوري روسي ماركسي، وقائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية، كما أسس المذهب اللينيني السياسي رافعاً شعاره "الأرض والخبز والسلام".

الثانية فقد ارتبطت بالميول التوسعية للقوى الأوروبية، حيث سعت إيطاليا في عهد حكومة "موسوليني" إلى إعادة بناء الإمبراطورية الرومانية حول البحر الأبيض المتوسط، واحتلال ألبانيا واليونان وإثيوبيا، وكانت التيارات النازية تتطلع إلى بناء "ألمانيا الكبرى" واستعادة ما أُطلق عليه الحق التاريخي في بعض المناطق الناطقة بالألمانية التي انتزعت منها خلال الحرب العالمية الأولى، مثل الألزاس واللورين. كما سعوا لضم النمسا واحتلال تشيكوسلوفاكيا وبولندا قبل التوسع في جميع أنحاء القارة الأوروبية بعد بدء الحرب، وينطبق الشيء نفسه على اليابان، التي سعت إلى التوسع في مقاطعة منشوريا، واحتلال الصين بعد احتلالها لشبه الجزيرة الكورية عام 1910.

ظهور التطرف القومى: يعد التطرف القومي من العوامل الدافعة لاندلاع الصراعات بشكل عام، حيث تغلب على صناع القرار والنخب الحاكمة رؤية استحقاق دولهم لموقف يتوافق مع تاريخهم، عودة ظهور الإمبراطوريات الكبرى، الأمر الذي يدفعهم إلى حشد الناس لدعم المشروعات التوسعية، في ظل تنامي قيم العداء تجاه الآخر، واضطهاد القوميات والأقليات الأخرى، التي تهيمن على سياسة الدولة والثقافة السائدة في المجتمعات، وتزداد حدة التطرف القومي مع "عسكرة القومية" من خلال هيمنة الطابع العسكري على الدولة والمجتمع، بحيث يصبح بناء القوة العسكرية غاية في حد ذاته، وتستخدم جميع موارد الدولة في إنتاج السلاح وبناء القدرات العسكرية وتشكيل جيوش ضخمة قادرة على غزو دول الجوار على غرار ما شهدته ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة

إن سرعة تعاقب الأحداث التي تطرأ على الساحة الدولية تعد إشكالية كبرى عند التحليل ومحاولة التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في المستقبل القريب. فربما فى أثناء كتابة تلك السطور يتم إعلان عن حدث ما يتغير على أثره نتائج التحليل السابق، والذي أنتهي إلى التسليم بفرضية معينة تحدث في الساحة الدولية، يمكن اعتبارها بمنزلة المرحلة التحضيرية أو الفاصلة التي تسبق مولد نظام عالمي جديداً؛ فما أشبه الليلة بالبارحة. فالأيام السابقة علي أحداث الحرب العالمية الأولى تشبه– إلي حد كبير– المرحلة التي نحياها مع الوضع في الاعتبار أن دراسات العلاقات الدولية تشير إلى أنه خلال القرون الماضية، كان هناك صعود لقوة دولية لمنافسة قوة أخرى تقف على رأس المجتمع الدولي، وتكرر هذا النمط خلال الخمسمئة سنة الماضية 16 مرة، انتهت 12 منها لحرب شاملة، ولم تحدث الحرب في أربع حالات فقط، أي أن النمط التاريخي يشير إلى أن المنافسة بين

القوة الصاعدة والقوة المتسيدة للمجتمع الدولي تنتهي إلى حرب بنسبة 75%، وهو ما يطلق عليه في العلاقات الدولية (فخ ثوكوديدس) المأخوذ من النموذج التاريخي بين أثينا وإسبارطة، فقد تصاعد الإنفاق العسكري الصيني بين عامى 2008 و 2019 بزيادة تصل إلى 118 مليار دولار في التقديرات الرسمية الصينية، وبنحو 153 مليار دولار طبقاً لتقديرات SIPRI، مع ملاحظة أن 41.1% من الإنفاق يذهب لتطوير الأسلحة وصناعتها، بينما يتصاعد إنفاق الولايات المتحدة العسكري سنوياً.

مع إطلاق سباق التسلّح واستئناف الحرب الباردة لن تكون لدى الولايات المتحدة أو روسيا دوافع حقيقية مخلصة للتعاون في إيجاد تسويات سياسية لأزمات العالم، بل ستجدان فيها فرصة جيدة لتصفية الحسابات، واستغلالها كورقة ضغط على الآخر. يحدث هذا بالفعل حالياً، ولكن المناورات ستكون أكثر حدة وشراسة في الأيام المقبلة. ولن تتردد موسكو ولا واشنطن في تأجيج الحروب بالوكالة الجارية بينهما. الجديد في الحرب الباردة الثانية، وتلك للعلم تسمية أطلقتها «نيويورك تايمز»، هو أن الصين ستدخل على الخط، بينما لم يكن لها حضور في الحرب الباردة الأولى. انضمام الصين لن يكون مفاجئاً ليس بحكم سعيها لتوسيع نفوذها الخارجي، بما يعكس قوتها الاقتصادية المتنامية، كما أن أحد أكبر المتضررين من هذا السباق التسليحي ستكون أوروبا التي تقع في مرمى الصواريخ الروسية والأمريكية، سواء المنتشرة على أراضيها، أو القادمة إلى أجوائها من الشرق والغرب، ومن غير المستبعد أن تجد القارة البيضاء نفسها مضطرة للانضمام إلى السباق. إنها الحرب الباردة، وستكون جولتها الثانية أكثر ضراوة من سابقتها، كما سيكون حضورها ثقيلاً وكئيباً على واقعنا العربي بأسرع مما نتوقّع أو نأمل.

أرى كباحث أن نوعاً من الفوضى يتسلَّل إلى العلاقات الدولية في ظل هذا الوضع؛ ليس الفوضى بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن غياب مبدأ تنظيمي، مركزي الهيمنة، حيث لا يمكن لأي قوة بمفردها أن تُملِي شروط النظام الدولي الحالى، فيما لا تلتزم القوى الكبرى بمبادئ ومعايير النظام الدولي. وقد خلصت فيما يخص سباق التسلح الدولي إلى النقاط التالية:

- مستوى إنفاق الدولة على السلاح مقارنة بدخلها القومي ومقارنتها الإنفاق العسكري لخصمها يحدد مستوى عداءها وشدة سباق التسلح.
- توجد علاقة مباشرة بين زيادة الإنفاق العسكري السنوية وزيادة احتمالات المواجهة المسلحة.

- تدخل الدول المتورطة في سباق تسلح في سلسلة من الأعمال وردود الفعل المتبادلة بناءً على حسابات عقلانية لتحركات الخصم كمحاولة للتقليد كشكل من التحدي وإثبات للقدرات.
- بمجرد إدراك التهديد وبدء دورات الفعل ورد الفعل، فإننا في طور نمو وتطور سباقات التسلح.
- سباق التسلح المعقد يكون عندما يدرك جميع المشاركين أنهم في حالة معادلة لا صفرية، وأن استراتيجيات وسلوكيات خصومهم في المستقبل مرتبطة بالاستراتيجيات التي اختاروها في المرحلة الراهنة.

المناقشة الختامية

بعد مرور 30 عاما على نهاية الحرب الباردة، تنفق الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات على نُسَخ القرن الحادى والعشرين من القاذفات الاستراتيجية، والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، التي تُكوِّن مجتمعة ما يُعرَف ب "الثالوث النووي". في الوقت نفسه، تطوِّر كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة أنواعا جديدة من الصواريخ الباليستية الأسرع من الصوت التي تناور بسرعة تفوق سرعة الصوت خمس مرات. علاوة على أنظمة الإطلاق، فإن الأنظمة النووية الحديثة تتضمَّن شبكة واسعة من الأقمار الصناعية، وأجهزة الاستشعار بما فيها الطائرات المُسيَّرة المحمولة، وأنظمة الكمبيوتر التي يجري باستمرار تطويرها وإصلاحها وتحديثها.

يجادل البعض بأن قادة الولايات المتحدة سنحت لهم فرصة استغلال ثمار السلام من حقبة الحرب الباردة لتفكيك الترسانات النووية العالمية. لكن بدلا من ذلك أدى طموح البنتاجون لامتلاك تكنولوجيا صواريخ دفاعية أحدث إلى الدفع بالدول الصاعدة نحو الاستجابة بالمثل، كما أن الاستثمار الأمريكي المُكثَّف في تطوير صواريخ باليستية دفاعية جديدة قد حفَّز بدوره مسار كل من روسيا والصين الحالي نحو تطوير أسلحة أسرع من الصوت ذات قدرات عالية على المناورة. نتيجة لذلك، فإن مستقبل مكانة واشنطن ودورها الفاعل عالمياً، مرتهن بمدى قدرتها على التكيف مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وبناء شراكات، ومنظمات تمتلك من القوة والقدرة ما يجعلها ذات تأثير قوي يفوق بعض الدول القومية. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى العالمية، فإننا سنشهد انتقالاً

سلساً وسلميا إلى نظام تعددي جديد وتوازنات جيواستراتيجية متعادلة من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلاً مهماً فيها بجانب القوى العالمية الأخرى.

إن تطلع البشرية المشترك لتحويل السيوف إلى المحاريث وتحقيق التنمية السلمية يتطلب من كل الأطراف لعب دور مهم في العملية الدولية للحد من التسلح ونزع السلاح، وتقديم مساهمات تاريخية في حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل التشابك بين التغيرات غير المسبوقة منذ مئة سنة وجائحة القرن، كما يتوجب مواجهة التغيرات المعمقة والمعقدة التي طرأت على الأوضاع الأمنية الدولية، وبعث رسالة واضحة لصيانة الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ودفع العملية الدولية للحد من التسلح من خلال النقاط الآتية:

1. الالتزام بالتعاون والكسب المشترك، وتعزيز السلم والأمن عبر التعاون، ورفض عقلية الحرب الباردة واللعبة الصفرية بشكل قاطع، مما يتطلب الالتزام بالعدالة والإنصاف، وتعزيز المصداقية والفعالية للآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي يكون مركزها الأمم المتحدة، ونبذ الاستثنائية والمعايير المزدوجة.
2. العمل سويا على صيانة الاستقرار الاستراتيجي العالمي: ينبغي أن يكون نزع الأسلحة النووية عملية عادلة ومعقولة للتخفيض التدريجي والمتوازن، وتعزيز التعاون في تقليل المخاطر، وتعميق الحوار الاستراتيجي، بما يعزز الثقة المواتية لعملية نزع السلاح.
3. الالتزام بالمعاهدات الدولية للحد من التسلح: يجب على الدول الأطراف فيها بذل جهود متوازية لتعزيز محاورها الثلاثة المتمثلة في نزع الأسلحة النووية، والحد من انتشار الأسلحة النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتمكينها من إظهار حيوية جديدة في العصر الجديد، ولعب دور أكبر في صيانة السلم والأمن الدوليين، وخدمة التنمية المستدامة للعالم.
4. استكمال الحوكمة الأمنية العالمية في المجالات الناشئة: يتزايد الإلحاح لمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه يوما بعد يوم، مما يتعين معه إطلاق مفاوضات بشأن معاهدة تمنع سباق التسلح الفضائى في أقرب وقت ممكن، مع التباحث مع مختلف الأطراف لإيجاد حل عالمي لملف أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والاستخدامات السلمية لها.
5. الحوكمة العالمية للأمن البيولوجي: إن جائحة فيروس كورونا المستجد تبرز التحديات الجديدة التي نواجها، إذ يجب على جميع الدول التشارك في بناء السياج الأمني من خلال التعاون

الدولي الأوثق فيما يخص الأمن البيولوجي الأكثر خطورة على البشرية كافة. فقد آن الأوان لكي يعيد القادة السياسيون التشديد على الأهمية المركزية للتعاون من أجل معالجة المشكلات العالمية الكبرى وتنفيذ ذلك النهج بنجاح، ولا بد من أجل ذلك من التعاون في إطار مؤسسات تؤدي عملها كما ينبغي، وإيلاء مزيد من التركيز على الحلول الأقل عسكرة للتحديات الأمنية، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى الشراكات التعاونية العابرة للحدود الوطنية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. إبراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي**، القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997م.
2. أحمد عبد الله محمود عطية، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.
3. أحمد سيد حسين محمد، **دور القيادة في أعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا في عهد بوتن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2013.
4. أحمد عليبة، **سباق أمريكي– صيني وتصاعد تهديد «الدرونز»**، القاهرة: المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2020م.
5. أحمد دياب، **عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، أبريل 2012م.
6. أحمد إبراهيم سيد أحمد، **التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن في_حفظ السلم والأمن الدوليين**، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 م.
7. أصيل كمال عبد المحسن، **الانفاق العسكري لدول المحيط الهادى**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق،2011.
8. إنجى محمد مهدى توفيق، **استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.
9. أشرف عبد العزيز، **الأمن النووى: ضبط المفهوم وتحديد قضاياه بالتطبيق على منطقة_الشرق الاوسط**، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018م.
10. الشيماء هشام أبو الوفا ثابت، **السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990 إلى 2005**، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.
11. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، **الكتاب السنوي (الطبعة العربية)**، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

12. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، **الكتاب السنوي**، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، 2020م.
13. إنجمار غولدبرغ، **إستراتيجية روسيا تحت زعامة بوتين وميدفيديف** ، 2010م.
14. بوريس باتسانوف وفلاديمير إيفانوف: **نزع السلاح ... مستقبل الانسانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ترجمة الكتاب من قبل خيري عماد.
15. بن داود إبراهيم، **الانسحاب من اتفاقيات حظر الاستخدام النووي وفق قواعد القانون الدولي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يناير 2013.
16. توفيق حكيمي، **الحوار النيوواقعي النيوليبرالى حول مضامين الصعود الصيني**، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008م.
17. تشالمرز جونسون، **أحزان الإمبراطورية: النزعة العسكرية والسرية ونهاية_الجمهورية**، ترجمة صلاح عويس، ط الأولى، المركز القومى للترجمة، القاهرة، 2011م.
18. توماس شيلينج، **استراتيجية الصراع**، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات قطر 2010.
19. جمال دملج، **البوتينية أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المشرق،2016.
20. ج. ف.ث فوللر: **أثر التسلح في التاريخ من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية**، نقله إلى العربية: سلسلة عيون التاريخ العالمي، أسرة اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بسوريا.
21. ج.ف.س. فولر، **تأثير التسلح في تاريخ الحضارات منذ حروب الماديين إلى الحرب العالمية الثانية**، ترجمة لويس الحاج، 1958.
22. زهير عزيز، **تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية**، رسالة أعدت لنيل شهادة الدراسات العليا في درجة الدبلوم في العلوم السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017م.
23. عامر عنان، **الأزمات الأوروبية الحادة ما بين 1936 إلى 1939 من خلال الوثائق الدبلوماسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القسم التاريخ فرع التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2004، ص 181.
24. عصام الدين بسيم، **منظمة الأمم المتحدة**، القاهرة: دار الطويجي، دون سنة النشر.
25. عبد الفتاح محمد محمد، **جهود الامم المتحدة لنزع السلاح**، رسالة (دكتوراه) – كلية الحقوق، جامعة القاهرة.، 1972م.
26. عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، الطبعة: الأولى، 2010.
27. عبد المنعم مكي، **التوافق الاستراتيجي الروسى– الصينى في مواجهة الولايات المتحدة في_الشرق الأوسط**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017م.
28. عادل عبد الصادق محمد الجحة، **أثر الفضاء الإلكتروني في تغير طبيعة العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق**، رسالة (ماجستير)– جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014 م.

29. عراك تركي حمدي الفهداوي، **سباق التسلح الهندي الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية جامعة بالى، العدد 45،2010م، من الموقع:
http://www.. geography.com/vb/showthread.php?t=72584

30. سعيد حسين محمود حسن غلاب، **التطورات الراهنة في النظام الدولي وأثرها على مبدأ_حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2005م.

31. سعاد محمد محمود حسن– **العلاقات الأوروبية – الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي:** دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية– أطروحة دكتوراه القاهرة جامعة القاهرة 2005 م.

32. صخري محمد، **مشروع الدرع الصاروخية ومستقبل الأمن النووي في الاستراتيجية الأمريكية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،7 نوفمبر 2017 م.

33. طارق سعد عبد الحميد منصور، **السياسة الدفاعية لبوش والدرع الصاروخية**، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013م.

34. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

35. لزهر وناسي، **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة أمريكا – الصين – روسيا**، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014م.

36. محمود خليفة جوده محمد، **ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته**، رسالة ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2015.

37. محمد مجدان: **سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دور عالمي مؤثر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010.

38. محمد عبد الله يونس، **سيناريوهات الهاوية: ماذا لو شهد النظام الدولي حربًا عالمية ثالثة؟**، الأهرام المصرية، الإثنين، 4 فبراير، 2019م.

39. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م.

40. منى حسين، **السياسة الخارجية للولايات تجاه روسيا الاتحادية: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2012م.

41. منة الله محمد طاهر عبد الهادى محمد، **القدرات النسبية والصراع الدولي: دراسة للعلاقات الصينية – الأمريكية بعد انقضاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009م.

42. مجموعة الباحثين: **التسلح في العالم الثالث**، مركز دار دراسات العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.

43. منيرة بودردابن، **جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحسين الصورة ضمن معايير الترتيبات والمصالح الأمنية تجاه العالم العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2018م.

44. محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1925م.

45. محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002م.

46. منى هانى محمد محمد.، **القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية (2014 إلى 2008)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة. 2017م.

47. مازن اسماعيل الرمضاني: **السياسة الخارجية**، بغداد، ١٩٩٠م.

48. منى جبر على، العلاقات **الأمريكية الصينية في ضوء النظرية الواقعية**، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة، 2017م.

49. نور الدين اسكندر،"**الحزام والطريق" الاستراتيجي... والتحالف الصيني الروسي للإطاحة بالإمبراطورية الأمريكية**، 2019.

50. نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الأمريكية من الحرب الباردة إلى السلام البارد**، دار المكتب العربى للمعارف للنشر، القاهرة، سبتمبر 2018.

51. نواف إبراهيم، **سباق تسلح جديد يوتر العلاقة الأمريكية الروسية ومحاولات سريعة للاحتواء**، ما وراء الحدث، 2018/12/10م.

52. وليد عبد الحي، **في بيتنا تنين2030**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 25 سبتمبر 2018م.

53. يوسف ناصيف، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.

المراجع الأجنبية

1. A 'Worst Nightmare' Cyber-**attack: The Untold Story of The Solar Winds Hack**, NPR, April 16, 2021. accessible at: https://www.npr.org/2021/04/16/985439655/a-worst-nightmare-cyberattack-the-untold-story-of-the-solarwinds-hack.
2. Alex Hollings, **here's what could make the Air Force's new jets 'sixth-generation' fighters**, Business Insider, July 26, 2021. accessible at: https://www.businessinsider.com/what-capabilities-a-sixth-generation-fighter-could-have-2021.
3. Alexander Bratersky, **Russia's new Checkmate fighter jet unveiled at defense expo**, Defense News, July 2021. accessible at: https://www.defensenews.com/industry/techwatch/2021/07/27/see-russias-new-checkmate-fighter-jet-unveiled-at-defense-expo
4. B. W. Mc Garry, **The FYT 19 Defense Budget Request: An Overview, In Focus, US Congress**, Congressional Research Service, May 2020.
5. Biden administration slaps, new **sanctions on Russia for cyber-attacks**, election interference, CNBC, April 15, 2021. accessible at: https://www.cnbc.com/2021/04/15/biden-administration-sanctions-russia-for-cyber-attacks-election-interference.html.
6. Brad Lendon, **China has upgraded its best stealth fighter jet with domestic-made engines**, CNN World, September 2021. accessible at: https://edition.cnn.com/2021/09/28/china/j-20-fighter-jet-engines-airshow-intl-hnk-ml/index.html.

7. Charles Glaser, **The Causes and Consequences of Arms Races**, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000.
8. Colin S. Gray**, The Arms Race Phenomenon**, World Politics, Vol.24, No.1, October 1971.
9. Clara Weiss, **"Putin Approves New Russian Military Doctrine**", in: http://www.globalresearch.ca/putin-approves-new-russian-military-doctrine/5422307
10. **China is an even bigger threat than we thought**, warns Pentagon official, MARCH 8, 2018. On: http://www.foxnews.com/tech/2018/03/07/pentagon-official-warns-china-is-even-bigger-threat-than-thought.html.
11. C. Grisales, **"These are the Military Projects Losing Funding to Trump's Border Wall," All Things Considered**, National Public Radio, 4 September 2019.
12. Dagobert L. Brito and Michael D. Intriligator, **Arms Race, Defense and Peace, Economics**, vol 11, February 2000.
13. Defense Intelligence Agency**, Russia Military Power: Building A. Military to Support Great Power Aspirations,** A. Report committed to Excellence in Defense ofthe Nation,2017.On: http://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/Russia%20Military%20Power%20Report%202017.pdfhttps://arabic.rt.com/news/857595-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%.
14. David Hambling, **What Are Drone Swarms and Why Does Every Military Suddenly Want One?** Forbes, March 1, 2021. accessible at: https://www.forbes.com/sites/davidhambling/2021/03/01/what-are-drone-swarms-and-why-does-everyone-suddenly-want-one/?sh=73967e0f2f5c.
15. Emilio Granados Franco, Melinda Kuritzky, Richard Lukacs and Saadia Zahidi, **Global Risks Report**, 2022, World Economic Forum, January 2022. accessible at: https://www.weforum.org/reports/global-risks.
16. Emmanuelle Kant, Vers **La Paix Perpetuelle Paris**: architect nine Flammarion ,1991.
17. Florinel Iftode, how **does globalization affect the national security?** Danibius university relations and european studies,2011.
18. Franz-Stefan Gady, **Senior Naval Official: Russia to Build Next-Generation Aircraft Carrier 'For Sure'**, The Diplomat, July 2021. accessible at: https://thediplomat.com/2017/07/senior-naval-official-russia-to-build-next-generation-aircraft-carrier-for-sure /
19. **Global nuclear arsenals are expected to grow as states continue to modernize**, Stockholm International Peace Research Institute, June 2022. accessible at: https://sipri.org/media/press–release/2022/global–nuclear–arsenals–are–expected–grow–states–continue–modernize–new–sipri–yearbook–out–now
20. Glenn H. Snyder, **Mearsheimer's World Offensive Realism, and the Struggle for Security**: A Review Essay, International Security, Vol. 27, No. 1،Summer 2002.
21. ldberg Ingmar, **Russia´s Great Power Strategy under Putin and Medvedev**, Swedish Institute of International Affairs, Volume one ,2010

22. International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance**, Feb. 2018. On: https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/the-military-balance-2018/mb2018-00b-foreword.
23. Ian E. Rinehart, **"The Chinese Military: Overview and Issues for Congress"**, CongressionalResearchService, March2016.On: https://fas.org/sgp/crs/row/R44196.pdf.
24. Idrees Ali, Phil Stewart, **Pentagon sharply raises its estimate of Chinese nuclear warheads**, Reuters, November 4, 2021. accessible at: https://www.reuters.com/world/pentagon-sharply-raises-its-estimate-chinese-nuclear-warheads-2021
25. Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, **Theories de la Sécurité**. Montchrestien, Paris, 2002
26. K.G. Giesen, **L'ethique Des Relations Internationales**: Les Theories Anglo nine Americaines (Bruxlles: Brayant, 1992.
27. **Military Doctrine of the Russian Federation**, in: http://archive.mid.ru/ns-osndoc.nsf/osnddeng.
28. Margarete Klein, "**Russia's New Military Doctrine: NATO, the United States and the Color Revolutions**", SWP Comments 9, February 2015.
29. Paul K. MacDonald, Joseph M. Parent ,Twilight **of the Titans** ,Cornell University Press
30. Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics**, Princeton: Princeton University Press,1976.
31. Robert Haddick, **Fire on the Water: China, America, and the Future of the Pacific**, (USA: Naval Institute Press, 2014.
32. Robert Farley, "**The U.S. Military vs. Russia and China: Who Would Win World War 3?"**, August 2, 2017. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-us-military-vs-russia-china-who-would-win-world-war-3-21753
33. Samuel Huntington and others ،the **realities of arms control**: by Harvard Nuclear study group -international Conflic and conflict management- printice Hall of Canada-1984 Ontario.
34. Stacy A. Pedrozo, **"China's Active Defense Strategy and its Regional Impact",** U.S. Navy Military Fellow Council on Foreign Relations Before the U.S.-China Economic and Security Review Commission United States House of Representatives, First Session, 112th Congress, on: www.cfr.org/china/chinas-active-defense-strategy-its-regional-impact/p23963
https://arabic.sputniknews.com/military/201802261030350080-%D8%AD%D8%A7% D9% 85%
35. Samm Sacks and Manyi Kathy Li, **"How Chinese Cyber Security Standards Impact Doing Business in China",** CSIS report, AUGUST 2018. On: https://www.csis.org/analysis/how-chinese-cybersecurity-standards-impact-doing-business-china.
36. Thomas G, Mahnken and Joseph A. Maiolo, **strategic studies**: a reader, Rontledge: Taylor e Francis Group, London, and New York, 2008.